جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الموضوع

واقع و أفاق نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر

- دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -

- ولاية عين الدفلى -

متطلبات

تخصص

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص تسيير مؤسسات

إعداد الطالبة:

- حاج أحمد خيرة

إشراف الأستاذة:

شيشة نوال

لجنة المناقشة :

الأستاذ:.....رئيسا.
الأستاذ: شيشة نوال مشرفا.
الأستاذ:.....ممتحنا.

السنة الجامعية: 2015-2016

شكر و تقدير

أحمد الله عز وجل الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم و أعطانا من القوة و المقدرة ما نحتاج إليه للوصول إلى هذا المستوى

و نصلى و نسلم على خاتم الأنبياء و المرسلين صاحب الخلق العظيم محمد صلى الله عليه وسلم الذي أدى الأمانة و بلغ الرسالة و نحن على ذلك من الشاهدين

إن واجب الاعتراف بالجميل يملي علي و أنا انهي مذكرتي هذه أن أتقدم بفائق الشكر والتقدير إلى الأستاذة الفاضلة "شيشة نوال" بالإشراف علي في انجاز هذه المذكرة، وعلى توجيهاتها القيمة و الجهود العلمية المتواصلة التي بذلتها معي خلال فترة إعداد المذكرة

و في الأخير يسرني أن أشكر جميع من ساهم من قريب أو من بعيد في إتمام هذا العمل المتواضع ، و إلى كل من مد لي يد العون في مسيرتي العلمية

إهداء

إلى منارة العلم و الإمام المصطفى محمد صلى الله عليه وسلم

إلى نور قلبي و النفس النقية و الطاهرة و ملك الرحمة و الإحسان و هدية الخالق و الرحمان

إلى أمي الغالية "مريم"

إلى قدوتي في الحياة إلى من علمني معنى الصمود إلى من يجعلني أحب الخير للغير لأكون في قمة الهناء

إلى أبي الغالي "عبد القادر"

إلى رمز الحنان و التضحية جدتي العزيزة و أمي خديجة

إلى من علمني أن الحياة مبادئ فاضلة و أخلاق سامية إلى من ساعدني، إلى من هو سندي و ركيزة لي في الحياة المستقبلية و مثلى الأعلى في العمل و الصمود

إلى زوجي "محمد خليل"

إلى إخوتي الأعزاء: يوسف، حسناء، ياسين

إلى كل من عائلة حاج أحمد، الشرقي و مراربي

إلى كل من ساهم في هذه المذكرة سواء من بعيد أو من قريب

إلى كل من وسعه قلبي و لم تسعه ورقتي، إلى كل هؤلاء أهدي عملي المتواضع

ملخص:

، خلال دراستنا تعرفنا على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الأهمية و الدور الكبير الذي تلعبه، كما تطرقنا إلى أهم المعوقات التي تواجه نمو و بقاء هذا النوع من المؤسسات، كما أكد على ضرورة اتباع استراتيجيات واضحة من قبل هذه المؤسسات و ذلك لنموها و ضمان بقائها و تطورها في السوق أو المحيط الذي تنشط فيه، و ذلك من خلال دراستنا لعينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ية عين الدفلى التي تتبع استراتيجيات نمو و ذلك لأن التصور الاستراتيجي بدأ يتجذر داخل المؤسسات.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الإستراتيجية، النمو

Résumé:

A partir de notre étude sur quelques entreprise de la wilaya de Ain defla on a identifie le secteur des petites et moyennes entreprises, leurs importance et le rôle primordial qu'elles jouent. Ou a également étudie les obstacles et les risques qui reucautreut le développement et la continuerai des ces établissements.

Cette étude a aussi affirme l'importance de suivre des stratégies précises par ces entreprises pour assurer un défendre leur place dans marché.

Mot clés:

PME. Stratégie. Croissance

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب الحجم	04
2	تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفق المعايير الكمية	05
3	3 التعريف الخاص بكل قطاع اقتصادي	08
4	تعريف دول جنوب شرق أسيا	09
5	التعريف اللبناني	09
6	تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب أسلوب تنظيم العمل	14
7	إجابات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن السؤال رقم 01	40
8	إجابات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن السؤال رقم 02	40
9	إجابات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن السؤال رقم 03	41
10	إجابات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن السؤال رقم 04	41
11	إجابات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن السؤال رقم 05	42
12	إجابات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن السؤال رقم 06	42
13	إجابات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن السؤال رقم07	42
14	إجابات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن السؤال رقم 08	43
15	إجابات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن السؤال رقم 09	43
16	إجابات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن السؤال رقم 10	43
17	إجابات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن السؤال رقم 11	44
18	إجابات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن السؤال رقم 12	44
19	إجابات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن السؤال رقم 13	45
20	إجابات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن السؤال رقم 14	45
21	إجابات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن السؤال رقم15	46
22	إجابات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن السؤال رقم 16	46
23	إجابات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن السؤال رقم 17	46
24	إجابات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن السؤال رقم18	47

25	إجابات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن السؤال رقم 19	47
26	إجابات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن السؤال رقم 20	48
27	إجابات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن السؤال رقم 21	48
28	إجابات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن السؤال رقم 22	48
29	إجابات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن السؤال رقم 23	49

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	النمو و أهداف التسيير	20
2	النمو و المرونة المالية	22
3	مخطط مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية طبقا للمرسوم 03-442	36
4	4 الهيكل التنظيمي لمديرية الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 11-19 مؤرخ في 20 صفر عام 1432 الموافق ل 25 يناير 2001	37

كلمة شكر

الإهداء

الملخص

قائمة الجداول والأشكال

فهرس المحتويات

مقدمة

الفصل الأول: مدخل إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد.....**02**

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....**03**

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة..... **03**

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة **في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية** **10**

المطلب الثالث: أشكال تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....**13**

المبحث الثاني: معوقات نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة **17**

المطلب الأول: على المستوى الإداري و التنظيمي.....**17**

المطلب الثاني: على مستوى التمويل و التنمية **17**

المطلب الثالث: في مجال تموين جهاز الإنتاج و نطاق التسيير.....**18**

المبحث الثالث: نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....**19**

المطلب الأول: الفرص و الأهداف الإستراتيجية لنمو المؤسسة.....**19**

المطلب الثاني: تأثير الإستراتيجية و المحيط.....**22**

المطلب الثالث: أليات ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....25

خلاصة الفصل.....29

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لواقع نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية عين الدفلى

تمهيد.....**31**

المبحث الأول: دراسة نظرية عن مديرية الصناعة و المناجم **32**

المطلب الأول: نشأة مديرية الصناعة و المناجم.....**33**

المطلب الثاني: مهام المديرية.....**34**

المبحث الثاني: تحليل فقرات الاستبيان و عرض النتائج.....**39**

المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية **39**

المطلب الثاني: نتائج الدراسة الميدانية.....**39**

خلاصة الفصل.....**50**

خاتمة.....**52**

قائمة المراجع.....**56**

الملاحق

لقد هيمن خيار التوجه نحو إنشاء المؤسسات الكبيرة لفترة طويلة من الزمن على الفكر الاقتصادي، و قد كان هنا التفضيل نابعا من قناعة قدرة هذا النوع من المشاريع على توفير قاعدة صناعية و بنية تحتية و ركيزة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، غير أن التغيرات الكبيرة التي حملتها نهاية القرن العشرين غيرت الاتجاه نحو تفصيل و تشجيع إنشاء و قيام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى أصبحت هذه الأخيرة ميزة مختلف اقتصاديات دول العالم خاصة المتقدم منه.

بقد بدأ الاتجاه نحو إنشاء هذا النوع من المؤسسات يتزايد بعد منتصف الثمانينات من القرن الماضي و ما حمله من تدهور في الأوضاع المالية لدول العالم ككل و الدول النامية على وجه الخصوص مما اضعف من قدراتها الاستثمارية، و بتالي عدم القدرة على مواصلة السير في النهج السابق و إنشاء مؤسسات كبيرة هذامن جهة، و من جهة أخرى عززت موجة الخوصصة حتمية تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

–فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمية كبيرة في اقتصاد دولة ماو هذا يتجلى سواء في النمو الاقتصادي أو في إحداث التوازن الاجتماعي فهي تشكل مجموعة غير متجانسة في قطاع ما، فإن تنوعها يمثل عائق في تحديد خصائصها الاقتصادية و كذلك لتطوير نظريات خاصة بها، فهي تعمل على تلبية الحاجيات الاستهلاكية المحلية ، تمثل المستوعب الأساسي للعمالة و استقطاب اليد العاملة و الحد من البطالة، بالإضافة إلى أنها تزيد من روح المنافسة و بالتالي تحسين المنتوج المحلي، كل هذا جعل البلدان المتقدمة تعمل على توفير المناخ المناسب و الضروري لنمو هذا القطاع و ازدهاره

بي حين نجد أن البلدان النامية همشت هذا القطاع لأنها تجهل ما يمكن أن تتبع لتحقيق التنمية من خلاله إلا أنه و في السنوات الأخيرة و بعد فشل السياسات التي اتبعتها، و المرتكزة أساسا على اقتصاد المشاريع الكبرى العمومية و نجاح البلدان المتقدمة في توجهها ثم إعادة النظر في هذه السياسات المنتهجة، و الجزائر كمثيلها من البلدان التي سعت و منذ استقلالها إلى دفع عجلة النمو و تحقيق تنمية متوازنة و شاملة تتكيف مع الإمكانيات المتوفرة لديها بدءا بإعطاء الأولوية للمؤسسات الكبرى في إطار إستراتيجيات الصناعات لمصنعة و أقطاب النمو التي عجزت عن تحقيق الأهداف المرجوة منها وصولا إلى ضرورة إعادة النظر في سلوب التنمية، وذلك من خلال الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خاصة بعد التطور الملحوظ الذي عرفته هذه المؤسسات بعد أزمة الثمانينات التي عرفها الاقتصاد الوطني

فبعض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تختفي من السوق مباشرة بعد إنشائها أما البعض الأخر فإنها تحقق النمو و لو ببطء و بصورة تفاعلية، أما النوع الأخر من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تصل إلى أحجام معينة و معتبرة

و رغم أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر المحرك الرئيسيلعمليه النمو الاقتصادي من خلال رفع مستوى المعيشة للأفراد، إلا أنها تعاني من مشاكل و عراقيل و التي تتركز أساسا على ثقل المحيط الإداري و صعوبة التمويل و مشاكل العقار ومن ثم انتقلت إلى وضع الخيارات و الأهداف المنتظرة من القطاع

و لتحقيق هذه الأهداف تم وضع الوسائل الكفيلة لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتسهيل طرق تحويل و تأهيل القطاع للرفع من كفائتة الإنتاجية و قدرته التنافسية

و على هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية:

-ما واقع نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر؟

وفي هذا المنحى و على ضوء ما تتبلور لنا معالم إشكالية البحث و التي تتمحور حول التساؤلات الفرعية التالية:

-ماهي معوقات نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

-هل هناك إستراتيجيات واضحة لنمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية عين الدفلى؟

فرضيات البحث:

للإجابة عن التساؤلات المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

-للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة معوقات ة تعيق نموها و تعرقل نشاطها، نجد منها معوقات تمويلية، تصديرية، تسويقية

-لا توجد هناك استراتيجيات واضحة لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لصعوبة تطبيقها في المؤسسات و نقص الكفاءات.

أهمية البحث:

-تحرص المؤسسة باختلاف أحجامها و طبيعة نشاطها على تحسين و تطوير أدائها للوصول إلى الأداء يز، فإن واقع المؤسسات يشير إلى أن مستوى اتجاهها في ذلك يتفاوت حسب كفاءتها في إدارة

استراتيجياتها لتحقيق النمو، فأهمية الدراسة تكمن في النظر في الاستراتيجيات المتبعة من قبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتحقيق النمو حيث :

-أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وافدا حقيقيا للتنمية الدائمة سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو غيرها من الجوانب في النظام الاقتصادي العالمي الجديد خاصة وأنها تتميز بقدرتها الكبيرة على التأقلم السريع مع التحولات و التغيرات التي يشهدها النشاط الاقتصادي

- لدور الكبير الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للارتقاءباقتصاديات لدول سواء كانت متقدمة منها أو نامية و ذلك على جميع الأصعدة

-اهتمام الجزائر بهذه المؤسسات من خلال وضعها لإستراتيجيات لدعم و تطوير هذا القطاع

أهداف البحث:

هدفت هذه الدراسة إلى:

-توضح مختلف المفاهيم التي تخص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ما مدى مساهمتها الاقتصادية و الاجتماعية.

-الوقوف على واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و بالأخص في ولاية عين الدفلى

-بيان أهم الاستراتيجيات التي تتبعها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محل الدراسة، و تحديد أهم النتائج

منهج البحث:

اعتمدنا المنهج التحليلي و ذلك بالاعتماد على تحاليل و الأساليب الإحصائية

كما اعتمدنا في المعالجة النظرية على استعمال الأدوات التالية:

-الكتب الأساسية التي لها علاقة مباشرة مع الموضوع

-الملتقيات و المجلات و المذكرات المختلفة التي تعالج الموضوع

حدوديات البحث:

تتحدد الدراسة بالمجالات التالية:

الحدود النظرية:

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من المواضيع المقترحة التي يمكن دراستها على مختلف الجوانب إلا أنهنا ارتئينا دراسة هذا الموضوع من خلال التركيز على الاستراتيجيات المتبعة لتحقيق النمو

الحدود المكانية:

تمثل عينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية عين الدفلى و أغلبيتها بالمنطقة الصناعية للولاية حقل الدراسة الميدانية لهذا البحث.

الحدود الزمانية:

لقد ركزنا في هذه الدراسة على الاستراتيجيات المتبعة لتحقيق النمو من قبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية عين الدفلى خلال الفترة الزمنية الممتدة من شهر جانفي 2016 إلى شهر مارس 2016.

الدراسات السابقة:

- –عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003–2004. و قد بين أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

–كربوش محمد، استراتيجية نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه تخصص علوم التسيير، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، 20013–2014. فمن خلال هذا البحث تبين لنا أهم الاستراتيجيات المتبعة لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

–-زويتة محمد الصالح، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص نقود و مالية،جامعة الجزائر 2007/2006. تبين كيف تتأقلم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع أهم التغيرات الحاصلة في المحيط.

–عثمانية رؤوف، التخطيط في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط جامعة الجزائر،2001–2000. تبين ماذا على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تتبع لتستمر و تنمو.

- إري سعيد، محددات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل درجة الماجستير في تسيير المنظمات، جامعة بومرداس، 2006–2007. ن أهم العوامل المساعدة على تحقيق النمو من قبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- عليان نبيلة، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر علوم تجارية، جامعة العقيد آكلي محند أو لحاج، البويرة، 2014-2015. تبين المكانة التي تشغلها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالإضافة أهم ما تتبع لضمان بقائها و استمرارها.

أقسام البحث:

قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين، وكل فصل يحتوي على ثلاث مباحث

الفصل الأول: و الذي كان تحت عنوان مدخل إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فمن خلاله نحاول أن نقدم مفاهيم مختلفة عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كما نقوم بتطرق إلى إلى الصعوبات التي تواجه هذه المؤسسات، و تطرقنا إلى نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الفصل الثاني: تحت عنوان دراسة ميدانية لواقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية عين الدفلى، و الذي تطرقنا فيه إلى دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية عين الدفلى من خلال التعرف على عينة الدراسة، كما تطرقنا إلى الوسائل و الأدوات المستخدمة في تحليل الاستبيان.

تمهيد:

د بينت التحاليل و الدراسات التي أجريت حول تطور الاقتصاد العالمي خلال العشريتين الأخيرتين الدور الرائد الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق الثروة و إيجاد مناصب شغل، هذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بها باعتبارها واحدة من أهم السياسات الكفيلة بدفع مسار التنمية

لذلك اكتسبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي مما جعلها محط أنظار العديد من الباحثين و المفكرين الذين لم يجمعوا على تحديد تعريف و مفهوم جامع لهذا النوع من المؤسسات كما تواجه هذه المؤسسات عدة مشاكل و عراقيل تعيق و تعطل نموها

لذا يجب على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اتباع و وضع استراتيجية تساعد على نمو و توسع هذه المؤسسات

و سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى:

المبحث الأول : تعاريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الثاني: معوقات نموها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الثالث:نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن ما شغل تفكيرنا هو محاولة تحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تشمل أنشطة الاقتصاد الإنتاجية و الخدمية لأنه يختلف من دولة إلى أخرى و ظروفها الاقتصادية و الاجتماعية و إن أهم الأسباب التي ادت إلى اختلاف مفهوم المؤسسات اختلاف المقاييس الكمية و النوعية التي اتفق عليها لتحديد تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و سنحاول اظهار المشاكل التي تعيق تحديد تعريف شامل .

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تبرز أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة إذا علمنا بغياب تعريف دقيق و واضح يحظى بإرجاع كل الباحثين و المهتمين بهذا المجال، و هذا الوجود قيود تحول دون وضع تعريف شامل و موحد لهذا النوع ، المؤسسات أهمها التفاوت تنمية قوى الإنتاج بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من جهة و بين المؤسسات الكبيرة من جهة أخرى، و في كل من الدول المصنعة و الدول النامية و في نفس البلد أيضا عند اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي، فهنا تظهر صعوبة تحديد تعريف شامل و متفق عليه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة[1]

الفرع الأول: صعوبة تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يمثل تحديد تعريف شامل و دقيق لهذه المؤسسات خطوة رئيسية في طريق معالجة هذا الموضوع خاصة مع أن تحديد هذا التعريف يشكل عائقا كبيرا أمام مختلف الأطراف المهتمة بهذا القطاع و ذلك باعتراف العديد من الباحثين والمؤلفين و أيضا باعتراف الهيئات و المنظمات الدولية المهتمة بالتنميةالاقتصادية و و إنماء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و هذا راجع كله إلى اختلاف الموجود في النشاط الاقتصادي ن مؤسسة لأخرى و الاختلافات لموجودة كذلك بين درجة النمو الاقتصادي و مكانة هذه المؤسسات في السياسات التنموية من دولة لأخرى، و من ثم وجب علينا التطرق إلى هذه الأسباب المؤدية إلى الاختلاف و المتمثلة في الأسباب التالية:

1-اختلاف درجة النمو الاقتصادي: يتمثل التفاوت في درجة النمو الاقتصادي بين الدول حيث تنقسم هذه الأخيرة إلى دول متقدمة اقتصاديا، صناعيا و تكنولوجيا تتمتع بنمو اقتصادي كبير و مستمر، و دول مختلفة اقتصاديا أو سائرة في طريق النمو ذات نمو اقتصادي بطيء، فالمؤسسة الصغيرة في بلد متقدم كالولايات

[1] عثمان لخلف، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها**، دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 04.

المتحدة الأمريكية أو اليابان يمكن اعتبارها مؤسسة كبيرة أو متوسطة في أي بلد نامي كالجزائر مثلا و هذا بالمقارنة مع حجم الإمكانيات التي تتوفر عليها و عدد العمال الموظفين فيها.

2-اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي إن اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي من مؤسسة لأخرى و تنوعه من مؤسسات تستخدم الطبيعة كعنصر أساسي كالمؤسسات الفلاحية (الزراعة ،الصيد، تربية المواشي ...الخ) و المؤسسات الاستخراجية مؤسسات تعمل على تحويل المواد الأولية و إنتاج السلع (المؤسسات الصناعية) و مؤسسات تعمل على تقديم خدمات للغير كمؤسسات النقل و المؤسسات المالية أدى إلى صعوبة عملية تحديد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فالمؤسسات الصناعية مثلا: تحتاج إلى استثمارات ضخمة و طاقات عمالية و مالية كبيرة على عكس المؤسسات الاقتصادية الأخرى يفرض عليها طبيعة نشاطها، استثمارات بسيطة و طاقات عمالية بسيطة كذلك المؤسسات التجارية كما نجد في المؤسسات الصناعية هيكل تنظيمي معقد يعتمد على توزيع المهام و تعدد الوظائف و مستويات اتخاذ القرار مقارنة مع المؤسسات التجارية، حيث نجد هيكل تنظيمي بسيط.

3-اختلاف فروع النشاط الاقتصادي: يتفرع كل نشاط اقتصادي حسب طبيعته إلى عدد كبير من الفروع الاقتصادية فينقسم النشاط التجاري مثلا إلى: التجارة بالجملة و التجارة بالتجزئة، أو إلى التجارة الخارجية و التجارة الداخلية،و تنقسم بقية الأنشطة بدورها إلى عدد من الفروع، ولذلك فإن كل مؤسسة تختلف حسب نشاط الذي تنتمي إليه أو إلى أحد فروعه من حيث كثافة اليد العاملة و رأس المال الموجه للاستثمار، فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال الصناعة التعدينية قد تكون في الصناعة الغذائية أو في مجال التجارة.

الفرع الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب معايير التصنيف

إن محاولة تحديد تعريف جامع و شامل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعترضه تعدد المعايير التي تستند إليها هذه التعاريف، لذلك وقع شبه إجماع عام بين الكاتب و المؤسسات و مراكز البحوث و الهيئات الحكومية و البنوك و مختلف الدوائر المهتمة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على حتكام إلى مجموعة من المعايير و المؤشرات لوضع و إيضاح الحدود الفاصلة بينها وبين مختلف المؤسسات الأخرى و تتمثل هذه المعايير في المعايير الكمية و المعايير النوعية

1-المعايير الكمية:تنقسم إلى مجموعتين هما:[1]

المجموعة الأولى: تشمل مؤشرات تقنية و اقتصادية من أهمها:

-عدد العمال

-التركيب العضوي لرأس المال

-حجم الطاقة المستعملة

-المجموعة الثانية: تحتوي على مؤشرات نقدية

-رأس المال المستثمر

-رقم الأعمال

الجدول رقم:01 توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب الحجم

المجموعات/عدد العمال	1- 9	10-499	500
الو.م.أ	%74.6	%25	%0.4
اليابان	%71.3	%28	%0.7
التجمع الأوروبي	%81.85	%17.95	%0.200
حجم من: 10- 299 عامل		حجم من: 300- 999	

المصدر: إحصائيات سبتمبر 1997 من الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ من الجدول أن الاقتصاد الرأسمالي يكاد يكون مكونا من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ففي دراستنا هذه سوف تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي التي تستعمل من 500 عامل و تتنوع كمايلي:

-مؤسسات مصغرة و التي تستعمل من (1-9) عامل

-مؤسسات صغيرة و التي تستعمل من (10-199) عامل

[1] بن سعيد محمد،: **ضرورة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة تحديات العولمة**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس،ملتقى، ص ص 10-15.

-مؤسسات متوسطة التي تستعمل من (200-499) عامل

-أما المؤسسات الكبيرة هي التي تشغل أكبر من 500 عامل

الجدول الثاني يعطينا صورة عن استعمال المعايير الكمية لتصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فنجد عمار

ي عمد إلى إدراج عينة تشغل بلدان من مختلف مستويات الن ـ حيث تعتمد كل منها على معاييرمختلفة و هي:

أساسا عدد العمال و رأس المال

الجدول رقم:02 تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفق المعايير الكمية

البلدان	المؤسسات الصغيرة		المؤسسات الصغيرة و متوسطة الحجم	
	عدد العمال أقل من	رأس المال الثابت يساوي	عدد العمال أقل من	رأس المال الثابت يساوي
الجزائر			500	15 مليون دج
فنلندا	-	-	3500	-
فرنسا	-	-	500	5 مليون ف.ف
السويد	50	-	-	-
الهند	-	-	-	0.75 مليون روبية
الو.م.أ	-	-	300	-
اليابان	-	-	300	50 مليون ين
الأرجنتين	15	2000 دولار	-	-

2-المصدر: ملتقى، بن سعيد محمد، مرجع سبق ذكره ص 12

2- المعايير النوعية: إن المعايير الكمية وحدها لا تكفي لتحديد و وضع تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة نظرا للاختلافات مما أوجد تباينا واضحا بين التعاريف المختلفة، ولأجل توضيح أكثر للحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و باقي المؤسسات الاقتصادية الأخرى وجب إدراج جملة من المعايير النوعية و التي من أهمها:[1]

أ-الاستقلالية: و نعني بها استقلالية المشروع عن أي تكتلات اقتصادية و بذلك نستثني فروع المؤسسات الكبرى، و يمكن أن نطلق على هذا المعيار اسم المعيار القانوني، و أيضا استقلالية الإدارة و العمل و ن يكون المدير هو المالك دون تدخل هيئات خارجية في عمل المؤسسة، بمعنى أنه يحمل الطابع الشخصي و تفرد المدير في اتخاذ القرارا ت و أن تتحمل صاحب أو أصحاب المؤسسة المسؤولية كاملة فيما يخص التزامات المشروع تجاه الغير.

ب-الملكية: تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالملكية الفردية و غير التابعة لأي مؤسسة كبرى أو معظمها تابع للقطاع الخاص في شكل مؤسسات أو شركات أموال، وقد تكون الملكية مختلطة.

ج- في السوق: إن الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تكون محدودة و ذلك للأسباب التالية:

-صغر حجم المؤسسة

-صغر حجم الإنتاج

-ضآلة حجم رأس المال

-محلية النشاط

-الإنتاج الموجه للأسواق المحلية و التي تتميزبضيقها

-المنافسة الشديدة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتماثل في الإمكانيات و الظروف

و نظرا للأسباب السالفة الذكر لا يمكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تفرض قيمتها و سيطرتها على الأسواق و لا تستطيع أن تفرض أي نوع من الاحتكار.

[1] رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، ط1 إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، القاهرة، ص ص 22-23.

د-محلية النشاط: نعني بمحلية النشاط أن يقتصر نشاط المؤسسة على منطقة أو مكان واحد و تكون معروفة فيه، أن لا تمارس نشاطها من خلال عدة فروع تشكل حجما صغيرا نسبيا في قطاع الإنتاج الذي تنتمي إليه في المنطقة و هذا طبعا لا يمنع امتداد النشاط التسويقي للمنتجات إلى مناطق أخرى في الداخل أو الخارج.[1]

الفرع الثالث: تعاريف دولية مختلفة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ظرا لاختلاف المقاييس و الخصائص التي تساعد على تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فإن الدول على اختلافها المتطورة و النامية تأخذ كل منها بمجموعة من المعايير في تحديد مفهوم هذه المؤسسات، وسنحاول إدراج بعض التعاريف المختلفة:

1-التعريف البريطاني: عرف قانون الشركات البريطاني الذي صدر عام 1985 المشروع الصغير أو المتوسط بأنه ذلك المشروع الذي ستوفي شرطين أو أكثر من الشروط التالية:[2]

-حجم تداول سنوي لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي

-حجم رأس مال مستثمر لا يزيد عن 65.5 مليون دولار أميركي

-عدد من العمال و الموظفين لا يزيد على 250 مواطن

و بما أن هذه المحددات الثلاث قادرة على شمل كل ما هو صغير أو متوسط، حيث أن ما يعتبر صغيرا في الصناعات الخدمية قد لا يكون في مجال السياحة أو مجال الصناعات التحويلية، لذلك تم معالجة هذه الفروقات و الاختلافات عبر إعطاء تعريفات خاصة بكل قطاع اقتصادي كما هو موضح في الجدول التالي:

[1]-رابح خوني، رقية حساني، **مرجع سبق ذكره**ص.ص: 22-23

[2] د. نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ط 1 المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1، بيروت 1428هـ-2007م، بيروت، ص ص 25-26.

الجدول رقم 03 التعريف الخاص بكل قطاع اقتصادي

الرقم	المجال- المواد الصناعية	معيار القياس كحد أدنى
1	صنيع (صناعة الملابس- مصنوعات الذهب)	200 عامل
2	البيع بالتجزئة أو تجارة التجزئة- تجارة الجملة	323750 دولار أميركي-حجم تداول سنوي-
3	البناء	25 عامل
4	المناجم أو التعدين	25 عامل
5	تجارة السيارات	638750 ر أميركي حجم تداول سنوي
6	خدمة متنوعة	323750 ر أميركي حجم تداول سنوي
7	شركات النقل	05 سيارات

المصدر: نبيل جواد. مرجع سبق ذكره، ص 25

2-التعريفالإتحاد الأوروبي: قبل سنة 1996 حاول المجمع الأوروبي تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس عدد العمال كما يلي:

- المؤسسات الصغيرة جدا: يتراوح عمالها من 1 إلى 9 عامل

-المؤسسات الصغيرة:من 10 إلى 99 عامل

-المؤسسات المتوسطة: من 100 إلى 499 عامل

وفي 1996 أدى التعريف الجديد إلى تحديد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذلك المؤسسات التي تشغل أقل من 250 عامل، أو تلك التي رقم أعمالها لا يتجاوز 40 مليون أورو و التي تراعي مبدأ

الاستقلالية، و تضم كل المؤسسات التي لا تتجاوز نسبة التحكم في ، ن مالها أو في حقوق التصويت 25%.[1]

3- في دول جنوب شرق أسيا: دول جنوب شرق أسيا أوجدت تعريفات و معايير لقياس المشروع الصغير تختلف عن تلك المعمول بها في بريطانيا و لا تتلاءم مع واقع الحال عندها

الجدول رقم 04: تعريف دول جنوب شرق أسيا

الرقم	الدولة	معايير القياس كحد أقصى
1	اندونيسيا	أقل من 19 عامل
2	ماليزيا	أقل من 25 عامل
3	الفلبين	أقل من 99 عامل
4	سنغافورة	أقل من 50 عامل
5	تايلاند	أقل من 05 عمال

المصدر: نبيل جواد. مرجع سبق ذكره، ص 26

4- التعريف اللبناني: و في لبنان يتم تعريف المؤسسات انطلاقا من تصنيفها، و هي تصنيف في القطاع الصناعي و التجاري حسب مؤشر عدد العمال كالأتي:[2]

الجدول رقم 05: التعريفاللبناني

[1] اسماعيل شعبان، **ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورهافي العالم**، بحوث و أوراق دولية 25-28 **ماي** 2008 حول تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغربية، جامعة فرحات عباس سطيف 2004، ص 63

[2] نبيل جواد، **مرجعسبق ذكره**، ص ص 27 28

مؤسسة صغيرة الحجم	من 1 إلى 5 موظفين
مؤسسة متوسطة الحجم	من 6 إلى 500موظف
مؤسسة كبيرة الحجم	أكثر من 500 موظف

وتتوزع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في لبنان حسب الشكل القانوني على الشكل التالي:

-مؤسسات محدودة المسؤولية (م.م.م) 26

-مؤسسات مغفلة 4

-مؤسسات التضامن 1

-مؤسسات التوصية البسيطة 7

-مؤسسات فردية 52

و هنا نرى نسبة المؤسسات الفردية التي تمثل أكثر من نصف المؤسسات في لبنان و هذه إشارة على أهميتها بالنسبة للاقتصاد القومي اللبناني و مدى تأثيرها عليه.

5-تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للمشروعات الصغيرة في الدول النامية (UNIDO):

أخذ بمعيار عدد العمال حيث جاء:

-المنظمة الصغيرة هي التي يعمل بها من 5 إلى 19 عامل

-المتوسطة هي التي يعمل بها من 20 إلى 99 عاملا

-الكبيرة هي التي يعمل بها أكبر من 100 عامل [1]

6- التعريف المشرع الجزائري: اعتمد في تعريفها للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة على تعريف الإتحاد لأوروبي، حيث استند في القانون التوجيهي رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/22 الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على معايير: عدد العمال، رقم الأعمال، مجموع الميزانية السنوية كما يلي:

[1] محمد عبد الحليم عمر، **التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية**، بحوث و أوراق عمل، الدورة الدولية 25-28 **ماي** 2008 حول تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغربية، جامعة فرحات عباس، سطيف 2004، ص 63

-المؤسسة الصغيرة جدا (I.P.E): هي تلك التي تضم ما بين 1 إلى 10 أفراد و تحقق رقم أعمال يقل عن 20 مليون دينار، حيث مجموع ميزانيتها السنوية لا يتعدى 10 مليون دينار

-المؤسسات الصغيرة (P.E): هي تلك التي تضم ما بين 10 إلى 49 فرد و رقم أعمالها السنوي لا يتعدى 200 مليون دينار، حيث مجموع ميزانيتها السنوية لا يتعدى 100 مليون دينار

-المؤسسات المتوسطة (M.P): هي تلك التي تضم ما بين 50 إلى 250 فرد و رقم أعمالها يتراوح ما بين 200 مليون و 2 مليار دينار، حيث مجموع ميزانيتها السنوية يتراوح ما بين 100 و 500 مليون دينار [1]

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنميةالاقتصادية و الاجتماعية

مع نهاية السبعينيات و بداية الثمانينات بدأ الاهتمام بالمشاريع صغيرة الحجم يتزايد شيئا فشيئا، حيث ترجم ذلك في اعطائها دورا أكبرا في السياسات الاقتصادية للبلدان، ومن أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة الاهتمام بالمؤسسات صغيرة الحجم نذكر ما يلي:[2]

-فشل الكثير من البرامج التنموية التي اعتمدت على انشاء المؤسسات و الصناعات العملاقة و عدم قدرة الدول النامية على الاحتفاظ بها نظرا لارتفاع تكاليف تسييرها مما أدى بهم إلى التفكير في تقسيمها إلى وحدات صغيرة.

-ازدياد الفقر و البطالة في العالم بصفة عامة و في الدول النامية بصفة خاصة مما أدى بالهيئات الدولية المناداة بتطبيق سياسة داعمة و محفزة لإنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة للتقليل من انتشار الظاهرتين، و مع تزايد الاهتمام العالمي بالمشاريع الصغيرة و المتوسطة ظهرت بشكل واضح أهميتها و دورها الفعال في تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية، و تتجلى هذه الأهمية في النقاط التالية:

-توفير مناصب الشغل

-جذب و تعبئة المدخرات

[1] محمد بوهزة ، بن يعقوب الطاهر، **تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، ملتقى دولي، جامعة سطيف، 25-28 ماي 2003، ص 240

[2] زويتة محمد الصالح، **أثر التغيرات الإقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مذكرة** لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص نقود و مالية،جامعة الجزائر 2007/2006، ص ص 28 31

-تنمية الصادرات

-تحقيق التكامل الصناعي

-التنمية الإقليمية

الفرع الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل:

تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها و الإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها، و يلقى هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة و النامية فمع الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة

فقد اثبتت العديد من الدراسات التي أجريت في هذا المجال أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تميل إلى تكثيف عنصر العمل عن المؤسسات الكبيرة، أي أنها تتطلب استثمارات أقل لكل فرصة في المتوسط عن المؤسسات الكبيرة

حسب منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE، تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اليوم على بيل المثال في نصف مناصب الشغل الجديدة المستحدثة في أوروبا و هي توظف 70 مليون شخص أي ما يمثل 3/2 من مناصب العمل ا و تختلف هذه النسبة باختلاف البلدان و القطاعات الاقتصادية فمثلا نجدها مرتفعة في كل من اسبانيا و البرتغال، و منخفضة في السويد و أيرلندا

أما في الولايات المتحدة الأمريكية توظف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر من نصف العمالو ص العمالة في قطاع الصناعات الأولية، و في اليابان تصل نسبة عمالة المؤسسة الصغيرو المتوسطة عام 2002 إلى قرابة 81% من مجموع عدد العمال فيها، و أما في الدول النامية فتبدو أهمية ساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق مناصب عمل جديدة، وذلك لعدة عوامل نذكر من أهمها:

-تعاني معظم الدول النامية من النمو السريع للسكان و زيادة قوة العمل، فضلا عن عدم وجود مجال يوظف أعداد العمالة الهائلة و غير المدربة في مختلف القطاعات، و بصفة خاصة بعد أن أصبح القطاع الزراعي في هذه الدول ضعيف القدرة على استيعاب العمالة

-تساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على حل المشكلة الرئيسية في معظم الدول النامية و هي ندرة رأس المال، ومن ثم فهي تخفض التكلفة الاستثمارية اللازمة -في المتوسط- خلق فرص العمل، و قد أثبتت إحدى دراسات أن متوسط تكلفة العمل من الاستثمار في المؤسسات الصغيرة تقل 3 مرات عن متوسط تكلفة العمل في المؤسسات الكبيرة

الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في جذب و تعبئة المدخرات

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أحد مجالات جذب المدخرات و تحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات، تساهم في فير مناصب عمل جديدة حيث أنها تعتمد أساسا على محدودية رأس المال مما يجعلها عنصرا لجذب صغار المدخرين الذين لا يميلون لنمط المشاركة التي لا تمكنهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم

الفرع الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الصادرات

تحظى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدور فعال في تنمية الصادرات، و يرجع ذلك إلى عدة عوامل تكسب السلع و الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ميزة تصديرية و أهم هذه العوامل نجد:

-منتجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عادة ما يظهر ، ها فن و مهارات العمل اليدوي الذي يلقى قبولا و رواجا في الأسواق الخارجية

-اعتماد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على فنون انتاجية كثيفة العمل مما يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة و بالتالي تكتسب ميزة تنافسية في أسواق التصدير

- ا بقدر أكبر من المرونة في التحول من نشاط لأخر و من خط إنتاج لأخر، و من سوق لأخر لانخفاض حجم انتاجها نسبيا على المدى القصير

الفرع الرابع: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التكامل الصناعي

من المؤكد أن تواجد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الكبيرة معا و تكاملها يعتبر ظاهرة صحية تدفع عملية التنمية إلى الأمام

فالمؤسسات الكبيرة تسود في النشاطات ذات الكثافة الرأسمالية العالية، بينما المؤسسات الصغيرة تسود في تلك النشاطات التي لا تظهر فيها أهمية وفرات الحجم لأسباب تتعلق بطبيعة المنتج ذاته أو طبيعة العملية الإنتاجية أو بسبب ضيق السوق الكلية للسلعة، و على ذلك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تتواجد جنبا إلى جنب مع المؤسسات الكبيرة لا تخرج عن كونها:

-إما أن تكون مؤسسات نشاطها يفضل أن يتم على مستوى صغير

-و إما مؤسسات صغيرة تتكامل مع المؤسسات الكبيرة خاصة في النشاط الصناعي

و علاقة تكامل بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من جهة و المؤسسات الكبيرة من جهة أخرى يمكن لها أن تأخذ أحد الشكلين: التكامل غير المباشر و التكامل المباشر

الفرع الخامس: تحقيق التوازن الجهوي اللامركزية في التنمية:

تشير الشواهد الإحصائية إلى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتصف بانتشارها جغرافيا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تتركز في بعض المدن أو المناطق كثيفة النشاطات الاقتصادية، مما يمكنها من القيام بدور هام في تحقيق أهداف تنموية نذكر من أهمها:

-إن انتشار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين الأقاليم يمكن من امتصاص البطالة الكامنة المدن الداخلية ووقف حركة الهجرة المستمرة من الريف إلى المدن، والتي أدت إلى تكديس المدن أو المناطق لتي يتركز بها النشاط الاقتصادي و سرعان ما ظهرت السلبيات نتيجة الضغوط على الخدمات ، المرافق مختلفة و التي فاقت الوفرات التي يحققها التجمع في منطقة واحدة. وهذه الظاهرة واضحة في أغلبية الدول النامية كما هو الشأن في الجزائر، فحسب التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة نلاحظ أنها تتركز في كبريات المدن خاصة في الجزائر العاصمة و البليدة في الوسط و وهران و تلمسان ي الغرب و عنابة و قسنطينة في الشرق من مجموع 48 ولاية تشكل التقسيم الإداري، تشغل أكثر من ف العدد الإجمالي للعمال و نتيجة لعدم وجود فرص عمل كافية في المدن الرئيسية، يتحول الأفراد

للعمل في قطاع الخدمات الهامشية و بصفة خاصة في الأعمال التجارية البسيطة، و نجد أن البطالة المقنعة الكامنة في الريف تتحول تدريجيا بفعل تيار الهجرة المستمر إلى المدن الكبيرة

-إن انتعاش المناطق الداخلية بالاعتماد على نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فضلا على أنه قادر على امتصاص البطالة و رفع مستوى معيشة هذه المناطق و نشر وعي النشاط الصناعي من خلال إعطائه فرصة كبيرة لقطاع عريض من أفراد المجتمع لتعليم الكثير من المجال الصناعي، فهو يحقق نوعا من التأكد و الدعم للروابط بين الزراعة و الصناعة و الفوائد المترتبة عن ذلك

-تحقيق التوزيع العادل للدخل، فبانتشار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين مختلف المدن يمكن من جعل النشاط الاقتصادي قريبا من الأعداد الهائلة من الأفراد و التخفيف من حدة الفقر في المناطق النائية و الريفية، و تقليل الفروق القائمة بين المناطق الحضرية و المناطق الداخلية، وبين القطاع التقليدي و طاع الحديث الذي يؤدي الانفصال بينهما في بعض الحالات إلى حد الازدواجية في بنيان الاقتصاد الوطني ككل.

المطلب الثالث: أشكال تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تصنف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى عدة أنواع تختلفباختلاف المعايير المعتمدة في ذلك و أهم هذه المعايير هي:

الفرع الأول: تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس طبيعتها

يمكن أن تتسم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس طبيعتها إلى ثلاث أنواع:

1-المؤسسات العائلية: تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العائلية أو المنزلية بكون إقامتها هو المنزل تعتمد على المهارات اليدوية و الأساليب التقليدية المتوازنة و تنتشر في الريف و الحضر و يغلب عليها الطابع العائلي

2-المؤسسة التقليدية: تشبه النوع الأول في كونها تستخدم العمل العائلي و تنتج منتجات تقليدية و قد تستعين ببعض اليد العاملة خارج أفراد العائلة، و تعتبر هذه صفة مميزة لها بشكل واضح عن النوع الأول، كما أنها تتخذ ورشة صغيرة كمحل للقيام بالأعمال الخاصة بها.

3-المؤسسات المتطورة و الشبه المتطورة: تتميز هذه المؤسسات عن غيرها في اتجاهها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت، أو من ناحية تنظيم العمل، أو من ناحية المنتوجات التي يتم صنعها بطريقة منتظمة و طبقا لمقاييس صناعة حديثة، و بالنسبة لهذه التشكيلة من المؤسسات ينصب عمل مقرري السياسة التنموية في البلدان النامية على توجيه سياستهم نحو ترقية و إنعاش المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتطورة وذلك من خلال:

-العمل على تحديث قطاع المؤسسات الحرفية و المنزلية المتواجدة بإدخال أساليب و تقنيات جديدة واستعمال الأدوات و الآلات المتطورة

-إنشاء و توسيع أشكال جديدة و متطورة و عصرية من المؤسسات، تستعمل تكنولوجيا متقدمة تعتمد على الأساليب الحديثة للتسيير [1]

الفرع الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس طبيعة المنتجات

تصنف المؤسسات حسب هذا المعيار إلى ثلاثة أقسام:

1-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة للسلع الاستهلاكية يتمثل نشاط المؤسسة الصغيرة و المتوسطة ضمن هذا التصنيف في إنتاج السلع الاستهلاكية مثل: المنتجات الغذائية، الملابس، النسيج، المنتجات الجلدية، التبغ و بعض المنتجات الكيميائية و غير ذلك من السلع الاستهلاكية، وتنضم هذه المنتجات إلى الصناعات التالية: الصناعات الغذائية، الصناعات الفلاحية أو التحويلات الفلاحية، صناعة النسيج و الجلد، صناعة الورق و أنواعه...الخ، و يتركز هذا النوع من المنتجات الاستهلاكية في الأساس على تأقلمها مع خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بحيث أن صناعة السلع الغذائية تعتمد على المواد الأولية متفرقة المصادر و بعض الصناعات الأخرى و كصناعة الجلود و الأحذية مثلا و تعتمد فيها المؤسسات على استعمال تقنيات إنتاج بسيطة و كثيفة الاستخدام لليد العاملة

2-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة للسلع الوسيطة: يدمج في هذا التصنيف كل المؤسسات غيرة و المتوسطة المنتجة للسلع التالية: معدات فلاحية، قطع غيار، أجزاء الآلات، المكونات الكهربائية و غيرها و تنظم هذه المنتجات إلى الصناعات التالية: الصناعات الميكانيكية و الكهربائية، الصناعات الكيميائية و البلاستيكية، صناعة مواد البناء، المحاجر و المناجم

[1] عليان نبيلة، **الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر علوم تجارية، جامعة العقيد آكلي محند أو لحاج، بويرة، 2014-2015، ص ص14 15.

3-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة لسلع التجهيز: تتطلب صناعة سلع التجهيز تكنلوجية مركبة، و يد عاملة مؤهلة و رأس مال أكبر مقارنة بالصناعات السابقة، و هذا ما يجعل مجال تدخل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضيق، بحيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط، كإنتاج و تركيب بعض المعدات و الأدوات البسيطة، وذلك خاصة في البلدان الصناعية، أما في البلدان النامية فتتكفل هذه المؤسسات في ليح و تركيب الآلات و المعدات خاصة وسائل التنقل(السيارات، العربات، و المعدات و الأدوات الفلاحية وغيرها)، فهي تمارس عملية تركيبية أو تجميعية انطلاقا من استيراد أجزاء للمنتوج النهائي(قطع غيار) و إنتاج بعضها، ثم القيام بعملية التجميع للحصول على المنتوج النهائي[1]

الفرع الثالث: تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل

ترتب وحدات الإنتاج على أساس أسلوب العمل، بحيث نفرق بين نوعين من المؤسسات وهي: المؤسسات المصنعة و المؤسسات الغير مصنعة

الجدول رقم 06 : تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب أسلوب تنظيم العمل

الإنتاج العائلي		النظام الحرفي		النظام الصناعي المنزلي للورشة		نظام المصنع	
الإنتاج المخصص للإستهلاك الذاتي	عمل في المنزل	ورشات حرفية	عمل صناعي في المنزل	ورشة شبه مستقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
1	2	3	4	5	6	3	8

المصدر: لخلف عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 34

1- ؤسسات غير المصنعة: تجمع بين نظام الإنتاج العائلي و الحرفي المشار إليه في الجدول أعلاه الفئات (1-2-3) إذ يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل و مع ذلك يحتفظ بأهمية في الاقتصاديات الحديثة، أما الإنتاج الحرفي الذي ينشطه الحرفي بصفة انفرادية

[1] غالم عبد الله، سبع حنان، **واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و دورها في تنمية الاقتصاد الوطني**، ملتقى وطني حول واقع و افاق النام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، بيومي 05- 06 ماي، جامعة الوادي 2013،ص 5

أو باشتراك عدد من المساعدين يبقى دائما نشاط يدوي يصنع بموجبه سلعا و منتجات حسب احتياجات الزبائن

2- مؤسسات المصنعة: يجمع صنف المؤسسات المصنعة كل من المصانع الصغيرة و المتوسطة و المصانع الكبيرة، وهو يتميز عن صنف المؤسسات الغير مصنعة من حيث تقسيم العمل و تعقد العمليات الإنتاجية و استخدام الأساليب الحديثة في التسيير و أيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة و اتساع أسواقها

الفرع الرابع: التصنيف حسب الشكل القانوني

الشكل القانوني legalform هو الشكل الذي يأخذه العمل من الناحية القانونية عندما يحصل على ترخيص لإقامته و عند حصوله على وجود قانوني و رسمي، فهذا الشكل يحد من يملك العمل من الناحية القانونية و ما هي حقوق و واجبات كل من المالكين و العمل و العلاقة بينهما

1-مؤسسات فردية: هي مؤسسات يمتلكها شخص واحد يعتبر رب العمل أو صاحب رأس المال لعوامل الإنتاج لأخرى و يقدم هذا الشخص رأس المال المكون الأساسي لهذه المؤسسة بالإضافة إلى عمل الإدارة و التنظيم أحيانا و غالبا لا يكون عدد العاملين فيها مرتفعا

2-الشركات: تعرف على أنها عقد بين شخصين أو أكثر للقيام بعمل معين و اقتسام ما ينشأ من ربح أو خسارة، إلا أنه لكل نوع من الشركات تعريف خاص بها لأن لكل شركة خصوصيتها و تنقسم إلى نوعين هما، شركات الأشخاص و شركات الأموال

أ-شركات الأشخاص: تتكون شركات الأشخاص بين أشخاص يعرفون بعضهم البعض معرفة أي أنها تقام على الاعتبار الشخصي و الثقة المتبادلة بين الشركاء، و تعرف بشركات الحصص لأن مؤسسيها يشتركون فيها عن طريق تقديم حصة من رأس المال و بالمقابل الحصول على جزء من الأرباح و تتضمن شركات الأشخاص

*شركات التضامن: هي شركة تضم متعاقدان فأكثر بهدف التجارة و يكون الشركاء فيها متضامنون في جميع تعهداتهم و لو قام واحد منهم بتصرف ما يشترط أن يكون هذا التصرف باسم الشركة و يجب أن يقوم الشركاء بتقديم حصص حيث يمكن أن تكون الحصة إما نقدية أو عينية أو حصة عمل

*شركة التوصية البسيطة: و هي شركة تعقد بين شريك واحد أو أكثر، مسؤولين متضامنين يكونون من أصحاب الأموال يسمون الموصون و لا يكونون مسؤولين إلا بحدود قيمة حصتهم في الشركة

*شركة المحاصة: تعتمد في إنشائها على اتفاق كتابي بين إثنين أو أكثر من الشركاء للقيام بنشاط اقتصادي خلال فترة زمنية معينة و محدودة لتحقيق ربح معين يتم تقاسمه فيما بين الشركاء على حسب الاتفاق مع نهاية الغرض المراد من تأسيس هذه الشركة

ب-شركات الأموال: شركات الأموال تقوم على الاعتبار المالي فالأهمية فيها ما يقدم الشريك من حصة في تكوين رأس المال، كما أن الشريك لا يسأل فيها بأكثر من حصة و يدخل في نطاق شركات الأموال كل من: شركات المساهمة، شركة التوصية بالأسهم، الشركة ذات المسؤولية المحدودة و يمكن أن تأخذ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أحد الأشكال التالية:

الشركة ذات المسؤولية المحدودة، شركة التضامن و هي الأشكال الأفضل ملائمة لها من بين أشكال الشركات نظرا لمسؤولية الشركاء، إضافة إلى المؤسسات الفردية.

*شركة ذات المسؤولية المحدودة: هي شركة تجارية تتحدد مسؤولية كل شريك فيها بمقدار حصته في رأس المال، ويمكن أن يكون لها عنوان و يخضع انتقال الحصص فيها للقيود القانونية و الاتفاقية الواردة في عقد الشركة، ولا تنشأ لها الشخصية الاعتبارية بمجرد العقد بل تحتاج إلى إجراءات أخرى[1]

[1] عليان نبيلة، مرجع سبق ذكره صص 16 19

المبحث الثاني :معوقات نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ة مع العراقيل و ثقل الإجراءات التي تعترض المستثمرين الجدد و هذا من أجل إنشاء مؤسسات جديدة، فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الموجودة أي التي تمارس نشاطها منذ مدة تتطور في وسط يسوده الكثير من الغموض، وهذا راجع للانفتاح المفاجئ و المتسرع في نفس الوقت نحو اقتصاد السوق الذي انتهجته الجزائر، وهو الشيء الذي لم تكن مهيأة له بتاتا، وكذلك بسبب السريان المستمر لمجموعة

من الإجراءات المختلفة و الموروثة من الماضي، و في الوقت الذي نشق فيه طريقنا للدخول إلى اقتصاد السوق[1].

المطلب الأول: على المستوى الإداري و التنظيمي

لا زالت الإدارة عموما ترمي بكل ثقلها و تفرض بطئها على الجهاز الاقتصادي بأكمله فتعد مراكز القرار مجال الجد طويلة التي تستغرقها في معالجة المسائل التي تربطها بالمتعاملين الاقتصاديين و المحسوبية و الرشوة، كلها عوامل سلبية تسبب خسارة فادحة للمؤسسات خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المعروفة بالضعف قدراتها المالية، حيث أن عدم قدرة هذه الأخيرة على التأقلم و على مواجهة هذه المظاهر السلبية راجع أساسا إ ى ضعفها و هذا ما يترجم و بكل بساطة إلى اختفاء الأغلبية منها، وكنتيجة لذلك خسارة وسيلة للإنتاج و ذهاب ألاف مناصب الشغل.

إن هذه الوضعية أصبحت مقلقة جدا، إذا أضفنا إلى هذا عدم استقرار و وضوح النصوص التنظيمية التي تحكم عالم المؤسسات و التي من بينها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي كانت سبب مباشرة في هدم جوانب بأكملها للاقتصاد الوطني ذلك أن هذه المؤسسات تحضي بالعناية الشديدة في كل اقتصاد يتصف بالتنظيم المحكم و مصداقية أكثر، وهذا بطبيعة الحال لسبب واحد و هو أن هذه المؤسسات حساسة جدا لأي تغيير.

المطلب الثاني: على مستوى التمويل و التنمية

إن تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سواء تعلق الأمر بالاستغلال الحالي لها أو بتطويرها في المستقبل، يبقى أحد العوامل الأكثر تأثيرا في حياة هذه المؤسسات، و على هذا الأساس نجد أن هناك عراقيل عديدة تعيق هذا الإجراء و التي هي ناتجة عن تشابك عدة عوامل نذكر منها:

-العلاقة الجد سيئة التي تربط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وبالبنوك، فمن جهة المؤسسات تتهم البنوك زيادة بالطبع على بطئها بأنها لا تجازف في نشاطاتها بل تفضل النشاطات التجارية (ما تعلق بالإسترادو التصدير)، وهذا عل حساب النشاطات الإنتاجية، أما من جهة البنوك فبدورها تتهم هي الأخرى المؤسسات بتقديمها ضمانات ضعيفة و أن المشاريع التي تقترحها بلا أهمية تذكر و سطحية و بعيدة كل البعد عن الواقع الاقتصادي.

[1] عثمانية رؤوف، **التخطيط في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط جامعة الجزائر، 2000-2001، ص ص 107-109.

- باب آليات تغطية المخاطر المتصلة بالقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (خطر الصرف، تغير نسبة الفائدة...)

-غياب التمويل الإمتيازي و حتى إن وجد فهو على شكل خط اعتماد خارجي

-غياب الأموال الكافية للضمان

المطلب الثالث: في مجال تموين جهاز الإنتاج و نطاق التسيير

كما يجب الإشارة إلى المشاكل الخاصة بالتموين و التسيير التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الفرع الأول: في مجال تموين جهاز الإنتاج

إن مشكلة التموين و خاصة بالموارد المستوردة تطرح مشاكل حقيقية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة لتلك المؤسسات غير متعودة على تقنيات الإستراد حيث يجب أن لا ننسى أن أغلبية المؤسسات الموجودة متكونة من 94% من مؤسسات صغيرة يقل عدد عمالها عن 10 أشخاص، و التي كانت في السابق تتحصل على تموينها من المؤسسات العمومية و هذا في إطار الاحتكار التي كانت تمارسه الدولة

لكن و ذ انفتاح السوق فإن كل المعطيات قد تغيرت، فالمؤسسة العمومية أصبحت تستورد لصالحها الخاص، أما المستوردون الجدد الخواص فإن اهتمامهم متوجه فقط للمواد الاستهلاكية، و بتالي يبدو أنه على الرغم من هذا الانفتاح إلا أن المؤسسات الخاصة، الصغيرة على وجه الخصوص لازالت تعاني من مشاكل صعبة متعلقة بالتموين و خاصة بتوفير المواد الأولية و قطع الغيار و وسائل التجهيز، و هذا سببه 30 سنة من الاحتكار العمومي للتجارة الخارجية، اما عن الشبكات الوطنية للإستراد و التموين فهي ن وجدت غير منظمة و غير تنافسية

الفرع الثاني: في مجال نطاق التسيير

بقية أغلبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة متميزة بأنماط تنظيم و تسيير لا يتماشى و متطلبات الاقتصاد

ين تشكل الجودة الشرط الأساسي لممارسة النشاط الاقتصادي، هذه الوضعية هي نتيجة الانفتاحالمفاجئ للسوق الجزائرية و التي لم تكن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مستعدة له بشكل جيد، إلا أنه يجب الإشارة بأن هذه الوضعية ليست خاصة ببلادنا فقط، بل هي سائدة في أغلبية الأنظمة الاقتصادية التي تواجه مسار الانتقال المرتبط بمختلف جوانب اندماجها في الساحة الدولية، و في هذا الصدد إنه لمن الأهمية البالغة العمل على انجاز سلسلة أعمال تسعى لتأهيل النظام الاقتصادي من أجل

تحسين النجاعة و القدرات، و هذا يعني أن المجهودات يجب أن ترتكز على تعزيز النسيج المتواجد خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، هذه الأخيرة حظيت بدعم متعدد الأشكال في إطار برنامج الحكومة

إن هذا البرنامج يجب أن يهدف إلى و ضع شبكات الدعم عبر المؤسسات العمومية أو الخاصة الموجودة أو التي سيتم إنشائها و التي من شأنها دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الميادين مثل:

– إمج خاصة للتكوين قصد رفع مستوى التسيير و الإعلام حول الأسواق بالإضافة إلى القواعد و المقاييس

–الاستشارة و الخبرة

–المصاحبة في الدخول إلى الأسواق الداخلية

–فرص المناولة المحلية و الدولية

–فرص الشراكة

–إدخال ابتكارات في مسار الإنتاج و ربطها بهيئات البحث و التنمية

–وقد بينت التجربة العالمية الأهمية التي يحظى بها مثل: هذا الدعم في التنمية و ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الثالث: نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لقد أدركت جميع دول العالم و خاصة النامية منها، أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أخذين بعين الاعتبار التفاوت النسبي الكبير بين تلك المؤسسات في البلدان المتقدمة الصناعية قياسا بوضعيتها في البلدان النامية، لذا اتبعت الدول النامية استراتيجيات لتطوير و تنمية تلك المؤسسات

المطلب الأول: الفرص و الأهداف الإستراتيجية لنمو المؤسسة

نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعني انتقالها من مرحلة إلى أخرى عبر مسار معين، حيث يوجد عوامل تؤدي إلى النمو يجب تواجدها في المؤسسة و عوامل أخرى يجب تواجدها في السوق

الفرع الأول: فرص نمو المؤسسة

تعتبر المؤسسة نظاما مفتوحا يتفاعل و يتأثر بالمتغيرات داخل المحيط الذي تتواجد به هذه المؤسسة، والذي يتميز بالاتأكد فمن جهة يتيح لها فرصا للنمو و تحسين و وضعيتها، ومن جهة أخرى يضعها أمام مجموعة من التهديدات التي من الممكن أن تؤدي إلى افلاسها و زوالها من السوق[1]

يمكن تعريف فرص النمو على أنها مجموعة من الأحداث أو الوضعيات المؤقتة و التي لا يمكن أن تتكرر بن ن الشكل، كما أنها تعتبر أحداثا جذابة للمؤسسة و المؤسسات المنافسة، فاغتنام هذه الفرص يتوقف على حسب تحليل المؤسسة لمحيطها و مدى قدرتها على الاكتشاف المبكر لها أولا، ثم تقييمها و تكيفها مع الأهداف المسطرة من جهة وما تملكه من مختلف الموارد و الإمكانيات من جهة أخرى، ثم اتخاذ القرار بفعالية و سرعة لأن أي تأخر أو عدم التفاعل الجيد مع هذه الحالة يؤدي إلى ضياع الفرصة و لا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل يمكن أن يستفيد المنافسين منها يعرض المؤسسة إلى تدهور مكانتها داخل السوق، و هناك مجموعة من الفرص التي يتيحها المحيط، وسنحاول فيما يلي التطرق لأهمها:

1- تجات جديدة: إن نجاح المؤسسة داخل السوق عند انخفاض الطلب على منتجاتها يكمن في مدى قدرتها على طرح منتجات جديدة و التي تعزز مكانتها السوقية و التنافسية و يكسبها فرصا لتحقيق النمو، فلو تكلمنا على دورة حياة المنتوج نجد أن المؤ سة تجد صعوبات في المحافظة على معدل النمو في مبيعات عند بلوغها مرحلة النضج و بتالي و عند هذا الوضع يجب على المؤسسة أن تكون مستعدة لتصميم و طرح منتجات جديدة.

2-النمو الاقتصادي: إن نمو المؤسسات يرتبط ارتباطا وثيقا و متبادلا بالنمو الاقتصادي، فارتفاع الناتج المحلي الخام (PIB) يكون نتيجة لأداء المؤسسات من خلال تحقيقها للقيمة المضافة، و التي تأتي أصلا من ارتفاع رقم الأعمال و تحكم المؤسسة و استهلاكاتها الوسطية، هذا النمو الاقتصادي المحقق بدوره ؤدي إلى ارتفاع مستوى الاستهلاك الكلي الذي يقود إلى زيادة الطلب العام و الذي يكون فرصة سامحة للمؤسسة للرفع من رقم أعمالها و بتالي تحقيق النمو

3-تغير أذواق المستهلكين: بفعل الأعمال الترويجية و الحملات الإشهارية للمنتجات و الخدمات يؤدي هذا إلى التغيير الكبير و السريع لأذواق المستهلكين، و يمكن اعتبار هذا فرصة للمؤسسة للرفع من رقم أعمالها إلا أن هذا يتوقف بالضرورة على قدرتها في الإبداع و الابتكار و دراستها لسلوك المستهلكين، كما

[1] كربوش محمد، **استراتيجية نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه تخصص علوم التسيير، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، 20013-2014، ص ص 48-50.

ليها توقع التغيرات التي يمكن أن تحدث في أذواق المستهلكين و دوافع الشراء لديهم و تطور احتياجاتهم و رغباتهم، وعلى إثر هذا يمكن للمؤسسة أن تقدم سلع و خدمات تتوافق مع الطلب و أذواق المستهلكين مما سيؤدي إلى تعاظم رقم أعمالها و نموها.

الفرع الثاني: الأهداف الإستراتيجية لنمو المؤسسة

، إستراتيجية النمو على أنها خطة طويلة المدى تؤدي إلى تنامي حجم المؤسسة، حيث تتضمن مجموعة من الأهداف تتحقق نتيجة وصول النشاط إلى الحجم الأمثل الذي يتيح لها فرص الاستفادة من الامتيازات التي يوفرها على المستويات الاقتصادية و التنافسية و المالية[1]

من خلال التعاريف السابقة للنمو يتضح أنه يعتبر هدفا إستراتيجيا تحققه المؤسسة على المدى البعيد و يتطلب أن يكون لدى المؤسسة الموارد و الإمكانيات الضرورية لتحقيقه، كما يتطلب أيضا بذل مجهودات مية كبيرة و استمرارية في تحقيق الفعالية داخلها، و يمكن تصنيف الأهداف الإستراتيجية لنمو المؤسسة على أساس المستويات التالية:

1-أهداف إستراتيجية النمو عل المستوى ا يري: قد يساهم النمو فيهذا المستوى في تحقيق الأهداف الرئيسية للمؤسسة و المتمثلة في البقاء و الاستمرار و تحقيق الربح، و هذا يتم من خلال تراكمات النجاح المحقق من طرف المؤسسة لتشكل ثقافة للتسيير داخلها يعتمد عليها أصحاب القرار كمرجعية في إعداد المخططات و تسطير الأهداف هذه المرجعية في اتخاذ القرار تظهر من خلال التوافق بين المسيرين و المالكين (المساهمين) على سلوك نهج معين للنمو يحقق أهداف الطرفين المتراوحة بين الارتفاع في معدل الربح و الارتفاع في معدل النمو و التي نوضحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 01: النمو و أهداف التسيير

[1] كربوش محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 50 52

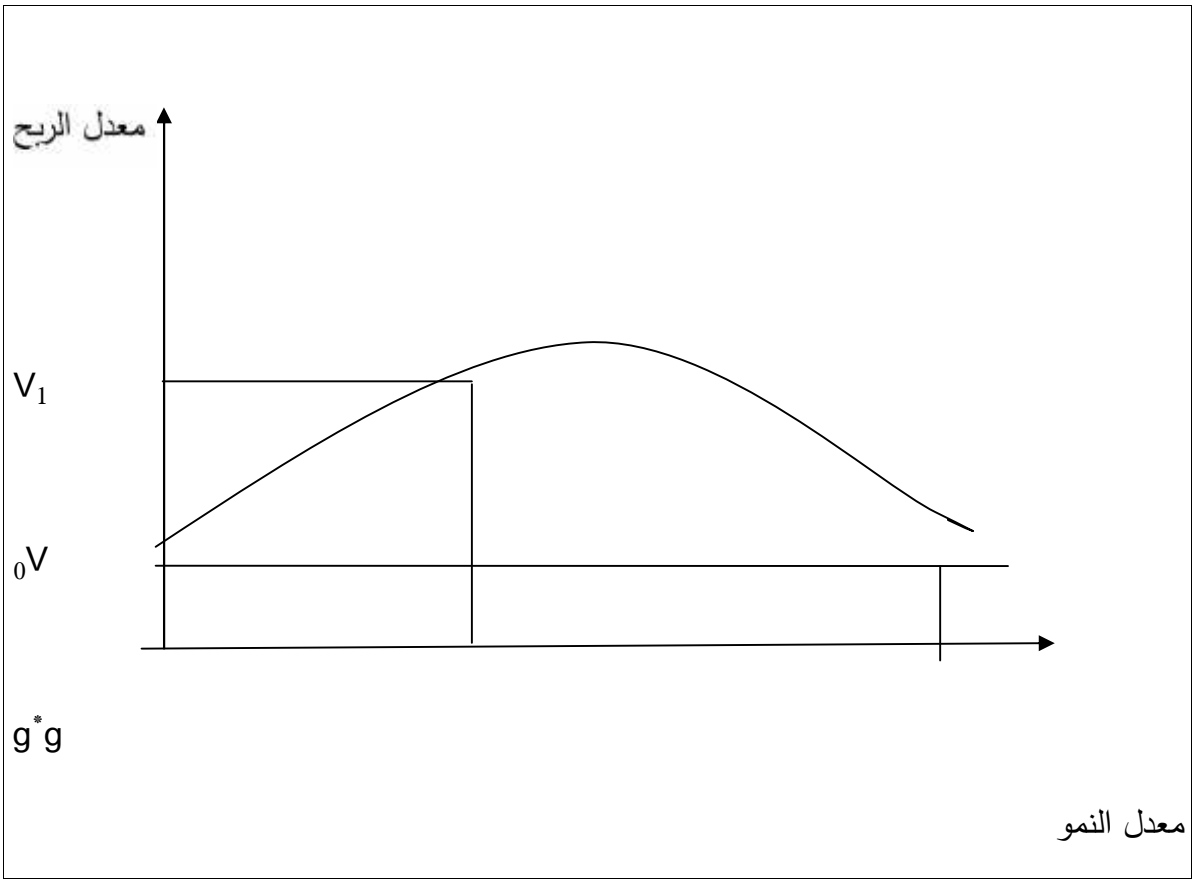

المصدر: كربوش محمد، مرجع سبق ذكره، ص 50

و يوضح الشكل رقم 01 رض ما بين المسيرين و المالكين، فالمسيرين يهدفون دائما إلى الوصول إلى مستويات نمو عالية أي بلوغ معدل g^* وهذا يتم من خلال توفير الموارد و اغتنام الفرص المتاحة داخل المحيط، في الجهة الأخرى فإن هدف المالكين هو الوصول إلى المستوى v_1أي تعظيم الأرباح و الذي يتحقق في هذه الحالة عند مستوى نمو يقل عن المستوى الذي يستهدفه المسيرون. ومعنى ذلك أن المسيرين يسعون إلى تخفيض الأرباح تدريجيا من المستوى v_1إلى المستوى v_0 كوسيلة لتحقيق النمو المستهدف، و من ثم فإن نجاح إستراتيجية النمو يتوقف على إيجاد مجال النمو الأمثل الذي يحقق رضى الطرفين، لأن ذلك يعتبر السبيل المناسب لتمويل احتياجات النمو دون خلل في التوازن

2-أهداف استراتيجية النمو على المستوى التنافسي: يحقق النمو داخل المحيط التنافسي الذي تعمل فيه المؤسسة من خلال اكتسابها لحصص سوقية كبيرة مقارنة مع منافسيها، و يتحقق ذلك بامتلاك الأدوات التنافسية الضرورية و التي تمتلكها المؤسسة نتيجة للارتفاع في الحجم و تستخدم كوسيلة للهيمنة على المنافسين، و المتمثلة في أثر الخبرة* ثرات الحجم، أثر التمرن*، و كلها عوامل تساهم في تحقيق النمو بالنظر إلى ما تحدثه من تأثيرات نذكر منها:

-القدرة على التحكم في التكاليف، وهذا يسمح للمؤسسة بالمناورة في الأسعار كوسيلة لاتخاذ وضعيات تنافسية قوية تمكنها من تحقيق النمو في السوق

-تراكم الخبرة، يكسب المؤسسة قوة تفاوضية مع مختلف المتعاملين و الشركاء الصناعيين و التجاريين و كذا سطاء الماليين، وحتى السلطات العامة، تمكنها من تعزيز وضعيتها التنافسية و تحقيق مكانة سوقية ذات أهمية، يسمح للمؤسسة بالحفاظ على المقومات الأساسية للبقاء، أهمها حجم المؤسسة، المردودية، حواجز الدخول، التي تعتبر سدا منيعا تحتمي به المؤسسة من مخاطر المنافسين المحتملين

3-أهداف إستراتيجية النمو على المستوى المالي: كما ذكرنا سابقا، فإن المحيط الذي تتعامل داخله المؤسسة يتسم بالا تأكد و بالتالي فإن النمو يساهم بشكل كبير في التخفيض من درجة الخطر و ذلك بفضل إتباع إستراتيجية التنويع مثلا التي توزع هذه المخاطر على مجموعة من الأنشطة و القطاعات، و هذا الأساس يقل تأثيرها على المستوى الإجمالي للمؤسسة بنقل الموارد من نشاط لأخر داخل المؤسسة، فإن النمو يحقق المرونة المالية التي تضمن لها الحصول على التمويل الضروري لاحتياجاتها المالية تحت قيد تحسين المردودية و الاستقلالية المالية، التي نوضحها من خلال الشكل البياني التالي

شكل رقم 02: النمو و المرونة المالية

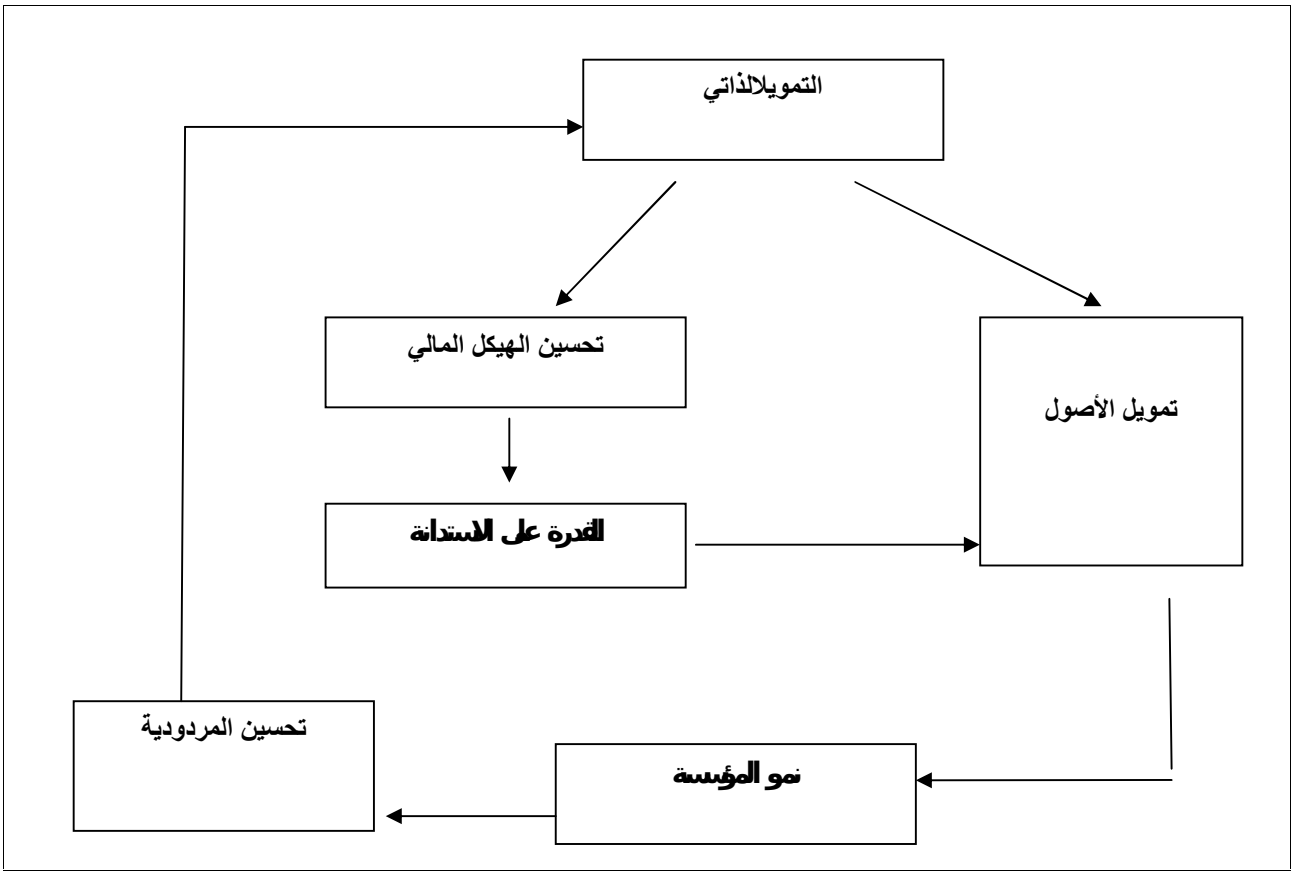

لمصدر: كربوش محمد، مرجع سبق ذكره، ص 52

حسب الشكل 02 أعلاه فالنمو يمثل حلقة الوصل بين المردودية التي تتحسن بفعل الارتفاع في الحجم و بين مصادر التمويل، فكلما زاد حجم المؤسسة كلما تحسنت مردوديتها، و كلما أدى ذلك إلى ارتفاع قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها المالية ذاتيا و/أو اللجوء إلى المصادر الخارجية و هذا بدوره يؤدي إلى الارتفاع في حجم الأصول

المطلب الثاني: تأثير الاستراتيجية و المحيط

لكن قبل التطرق و دراسة تأثير المحيط الذي تعمل فيه المؤسسة،نتطرق أولا إلى العوامل الداخلية التي تسمح بالنمو أي دراسة خصائص المؤسسة[1]

الفرع الأول: أبعاد المؤسسة المتعلقة بالنمو

[1] لهواري سعيد، **محددات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة لنيل درجة الماجستير في تسيير المنظمات، جامعة بومرداس، 2006-2007، ص ص 128-133.

لأن النمو مرتبط أساسا بعدم الثبات و كذلك بالفوضة التي تسببها التغيرات، فلا يمكن ضمان النمو إلا في ظل شروط انطلاق المؤسسة و المرونة، بالإضافة إلى مدى توفر الموارد سواء كمية أو نوعية الكافية حتى تسهل عملية نمو المؤسسة

1-خصائص المؤسسة: من بين خصائص المؤسسة التي لها تأثير على النمو هي: حجم المؤسسة

أ-عمر و حجم المؤسسة: من خلال الدراسات التطبيقية تم استخلاص أن هناك علاقة عكسية بين عمر المؤسسة و حجمها و نموها كما اقترحه نموذج JAVANOVIC، أما بالنسبة ل BRICH فهو يساند فكرة أن من بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة القديمة التي تظهر نمو سريع مقارنة بالمؤسسات الصغيرة و متوسطة الجديدة، أما بالنسبة ل BROCK ET EVANS فإن نمو المؤسسة تنخفض مع عمر المؤسسة بالنسبة للمؤسسات التي عدد عمالها أكثر من 25 عامل و لكن معدل النمو يرتفع بالنسبة للمؤسسات التي عدد عمالها أكثر من 25 عامل

ب-الصفة القانونية: فحسب الباحثين CALL ET BIETMAR فإن المؤسسات التي تشكل شخصية معنوية ذات مسؤولية محدودة تعرف نمو يفوق معدل النمو في المؤسسات الأخرى

ج-موارد المؤسسة: تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مؤسسات مرنة التي تستطيع التكيف بسرعة مع مختلف الحالات، وذلك بشرط أن تكون مواردها و كذلك طريقة تنظيمها تسمح لها بذلك

د-الموارد البشرية: لأن النمو السريع يتطلب و يجبر المؤسسة على إعادة تنظيم نفسها باستمرار و هذا مبني على الموارد البشرية المؤهلة و كفئة و مشجعة و محفزة تشارك و مهتمة بنمو المؤسسة، كما يوضح MUSTAR أن: نمو المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مثل الابتكار و ظاهرة جماعية التي تتحقق بدون توفر محيط مناسب و أفراد المؤسسة لهم دور هام في تحقيق ذلك

هـ-الموارد المالية: من الملاحظ أن المؤسسات التي تعرف نمو مرتفع هي المؤسسات التي تعتمد على التمويل الذاتي لمسار نموها و ذلك نتيجة لمردوديتها التاريخية، أو نتيجة لقدرة التمويه لمالكها، وكخلاصة لذلك:

-المؤسسات التي لها صفة قانونية (شخصية، معنوية) معينة تعرف معدل نمو مرتفع مقارنة بالمؤسسات التي تكون عكس ذلك

-نمو المؤسسة ينخفض بصفة متوازنة مع حجمها و عمرها

- حالة معدل نمو ثابت للصناعة، فإن معدلات نمو هي منخفضة بالنسبة للمؤسسات التي لا تتبع للقطاعات، الخدمات، التجارة

الفرع الثاني: استراتيجية التكيف و المرونة المتعلقة بالمؤسسة

مثل: الابتكار نمو يتطلب من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تكون نسبيا مرنة و التي لها الإمكانيات الضرورية للتكيف مع الاضطرابات ناتجة عن هذا النمو من بين الشروط التي تساعد على النمو، بالإضافة إلى الابتكار و اللجوء إلى التكنولوجيات الجديدة المادية و غير المادية

1-الإبتكار و البحث و التطوير: نمو المؤسسة مرتبط بإمكانياتها في الابتكار، عدة دراسات توضح بأن الابتكار شط نمو المؤسسة، نتيجة لامتلاكها منتوج أو خاصية مميزة عن المنافسة الأخرين، درس ALBER DAVID فكرة الابتكارالمناجيري

-الابتكاراتالمناجر ها مشتركة نتيجة لأن سيرورة إدخالها أو تطبيقها في المؤسسة تخص في نفس الوقت العلاقات و المعارف

-نعني بالعلاقات مختلف أنواع الاتصالات المباشرة و غير المباشرة، الرسمية و غير الرسمية بين مختلف الوحدات للمؤسسة ، ونعني بالمعارف مجموعة من المعلومات و المهارات مشتركة و مخزنة من طرف كل أو جزء من المؤسسة

-هيكلة IM.IOC.IOR

الفلسفة التسييريةلIOR (الابتكار التوجه، العلاقات) متعلقة في نفس الوقت بمنطق السير الحسن للمؤسسة، و كذلك متعلق بنمط حل المشاكل المعقدة بواسطة العلاقات بين الأعوان و غيرهم أما فيما يخص فلسفة التسيير لIOC (الابتكار الموجه إلى المعارف) يعود إلى العقلانية المثلى بالمقارنة مع العلاقات مع الأفراد (آلية المعارف و مثالية الخيارات)

فلسفة التسيير لIM(ابتكار مختلط) يتعلق بمنطق المزج متزامن للعلاقات و المعارف مختلف أوجه المزج تشكل البعد التسييري، إذا قبلنا بفكرة تعريف التسيير مثل فن الخلط و المزج بصفة منسجمة بين العلاقات و المعارف

2-تبني تكنلوجية للتجارة الإلكترونية: أثر التطور التكنولوجي على نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاع الصناعي تم معالجة في الدراسات الحديثة مثل(1994) BALDWIN ، الفوائد المحتملة

للتجارة الإلكترونية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتمثل في تحسين و تقوية العلاقات مع الزبائن و تحسين صورة المؤسسة وتبادل المعلومات و المعارف بالإضافة إلى إمكانية منافسة المؤسسات الكبيرة و القابلية للدخول إلى الأسواق الدولية

اللجوء إلى بعض الأنظمة الألية، الأنترنت، الإكسترانت و الأنترانت تحفز على نمو المؤسسة و ذلك نتيجة للاستغلال الجيد للموارد و تنظيم فعال للإنتاج و كذلك توزيع و نشر واسع للمعلومات داخل المؤسسة، وقبل ذلك الحصول الفعال على المعلومات

الفرع الثالث:عوامل متعلقة بالمحيط

بواسطة هذه المتغيرة نستطيع مراقبة قطاع نشاط المؤسسة من بين مكون ، المحيط الذي تعمل فيه المؤسسةبصفة عامة و معدل نمو القطاع بصفة خاصة متغير محيطي التي لها تأثير على نمو المؤسسة الصغيرةو المتوسطة الأكثر دراسة في الدراسات التطبيقية، أساسا نمو القطاع يسمح للمؤسسات الموجودة أنه ليس ، الضروري أن تكون محطمة بواسطة أخذ حصة السوق من طرف المؤسسات الجديدة التي تدخل القطاعو تنخفض نتيجة لذلك إمكانية رد الفعل من طرف المؤسسات الأولى

في حالة نمو يوفر فرص للمؤسسات و خاصة المؤسسات الجديدة توجه السوق الذي اختارته المؤسسة يؤثر على مسار و فرص النمو في ظل الأهداف الشخصية لمالك المؤسسة– المسير– يمكن أن يقوم بتطوير مؤسسة في سوق بعيدة أو مجاورة أو على زبائن مركزة أو متنوعة

1-تطور الأسواق: يمكن للمؤسسة أن تتطور و تحقق النمو بصفة مرضية، وذلك حسب الأهداف التي يحددها المسير في سوق محلية و في المحيط الذي يتميز بعدم التأكد ضعيفة نسبيا، مسير أخر يمكن أن يكون غير راضي بهذه الوضعية و يتمنى التوسع في الأسواق الدولية أين الفرص و التحديات مطابقة لأهدافه

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تعمل فقط في السوق المحلية فهي تحقق النمو حسب إستراتيجية المقاربة وتعمل أساسا في سوق أين تكون فيه خاصية عدم التأكد ضعيفة، و أين تكون حاجات الزبائن قريبة للحقيقة، يمكننا ملاحظة حسب هذه الظروف ضعف درجة الابتكار و كذلك استعمال ضعيف للاستجابة للتطبيقات الجديدة للأعمال، البيع في أسواق دولية تواجه عدة صعوبات التي لا تواجهها المؤسسات التي تعمل في السوق المحلية و نتيجة لذلك فهي تحقق النمو بواسطة التصدير الذي يشكل

للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تقدم نوعي هام الذي يضع في الحسبان عدد من الإجراءات و الهياكل التي لها دور في السوق

2-تطوير الزبائن: تحدي أخر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتمثل في كيفية تطوير الزبائن، بعض المسرين يفضلون الاهتمام بالزبائن الكبار لتحقيق النمو، و البعض الأخر يفضلون تخفيض خطر الاعتماد على جزء معين من الزبائن و ذلك بتنويع زبائنهم لغرض المحافظة على استقلاليتهم فيما يخص قراراتهم و كذلك على اختياراتهم الإستراتيجية

الزبائن المركزين معروف أن حالة تركز الزبائن هو عامل خطير لا يجب إهماله الذي يضع المؤسسة في وضعية التبعية تجاه الزبائن، يمكنها اعتبارها إستراتيجية النمو التي يفضلها أصحاب المؤسسات الجديدة، بحيث يفضلون بداية نشاطاتهم مع عدد منخفض للزبائن، حيث يهتمون أكثر بالمؤسسة (التنظيم)، و التحكم في الإنتاجية عوض الاهتمام بالوظائف الأخرى للمؤسسة

زبائن متنوعين، عكس المؤسسات الصغيرة المتوسطة التي تكون تابعة (غير مستقلة) لدينا المؤسسات لصغيرة والمتوسطة التي لديها زبائن متنوعين و التي يجب اذن عليها أن تنظم نفسها للعمل في محيط يتميز بالتعقد، أين توجد درجة عدم التأكد مرتفعة

المطلب الثالث: آليات ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

عتمدت الجزائر على العديد من الوسائل و السياسات في مجال تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة و سطة نتيجة للدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في تحقيق الأهداف المحددة، و لذلك أنشأت السلطات العمومية العديد من الهيئات و اللجان المتخصصة في دعم و متابعة هذه المؤسسات بالتنسيق مع مختلف الهيئات الحكومي، و من بين هذه الهيئات نجد

الفرع الأول: وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار:

و تتمثل مهام هذه الأخيرة في:[1]

-ترقية الاستثمارات الخاصة بإنشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

-حماية و تطوير طاقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

[1] كربوش محمد مرجع سبق ذكره، ص ص103 105

-ترقية وسائل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تقديم الحوافز و الدعم و تطويرها

-ترقية الشراكة و الاستثمار في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و توسيعها و النهوض بالتعاون الدولي و الإقليمي في هذا المجال

-ترقية المناولة و تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

-القيام بالدراسات الاقتصادية لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطويره و تزويد المستثمرين بالمعلومات و النشرات الإحصائية اللازمة

ومن خلال هذه المهام و التي تساهم بفعالية في توجيه و مراقبة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فقد تم إنشاء العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية هذا القطاع منها:

1-المشاتل و حاضنات الأعمال: وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي و تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي مكلفة بمساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دعمها مدة سنة أو سنتين، تتولى مجموعة من المهام منها:

-مراقبة المؤسسات حديثة النشأة و أصحاب المشاريع

-تقديم الإ ادات في الميدان القانوني و المحاسبي و التجاري و المالي، و التدريب على تقنيات التسيير من خلال مرحلة نضج المشروع

-و عموما نجد هذه الحاضنات في ثلاثة أشكال:

أ-المحضنة: و تتكفل بأصحاب المشروعات الصغيرة و المتوسطة في قطاع الخدمات

ب-لورشة: وهي هيكل دعم يتكفل صحاب المشروعات في قطاع الصناعات الصغيرة و المهن الحرفية عن طريق تقديم المساعدات المالية و الفنية

ج-نزل المؤسسات: وهي هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث

2-مراكز التسهيل: وهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، تقوم بالمساعدات و التوجيه للنشاطات، وتتكفل هذه المراكز بالمهام التالية:

-الإشراف على دراسة الملفات و متابعتها و الاهتمام بأصحاب المشاريع

-مرافقة أصحاب المشاريع في ميدان تكوين و التسيير

-دعم القدرات التنافسية و استعمال التكنلوجيا الجديدة، و تقديم الاستشارات للموارد البشرية

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ)

وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية و الاستقلال المالي و هي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشباني من خلال انشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع و الخدمات و قد انشئت سنة 1996، و لها فروع جهوية و هي تحت سلطة رئيس الحكومة و يتابع وزير التشغيل الأنشطة العملية للوكالة، و تقوم الوكالة الوطنية بالمهام التالية:

-تشجيع كل الأشكال و التدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين و التشغيل و التوظيف الأول

- قوم بتسيير مخططات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب و منها الإعانات التخفيضات في نسب الفوائد

-تتابع الاستثمارات التي ينجزها الشباب أصحاب المشاريع في إطار احترامهم لبنود دفتر الشروط

-إتاحة المعلومات الاقتصادية و التقنية و التشريعية و التنظيمية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم

-تقديم الاستشارات لأصحاب المشاريع المتعلقة بالتسيير المالي و تعبئة القروض

-إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي لتمويل المشاريع و انجازها و استغلالها

- ، جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى و قوائم نموذجية للتجهيز و تنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم و تجديد معارفهم في مجال التسيير و التنظيم[1]

الفرع الثالث: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي أنشئت سنة 2001 في شكل شباك وحيد غير ممركز موزع عبر 48 ولاية على مستوى الوطن، وتخول الوكالة القيام بجميع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات و تسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار التي قد تكون في شكل إنشاء مؤسسات جديدة أو توسع قدرات الإنتاج أو إعادة تأهيل و هيكلة

[1] **صالح صالحي ، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 03،2004، ص ص 32-33

لمؤسسات و يستفيد المستثمر في إطار هذه الوكالة من تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على التجهيزات المستوردة و كذا من تسديد الرسم على القيمة المضافة المفروضة على السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في تجسيد الاستثمار [1]

الفرع الرابع: المرصد الوطني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أنشئ هذا المرصد لترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي، التجاري، الاقتصادي، المهني و ي الخاص بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مزود بنك معطيات يتماشى مع التكنولوجيات المعلوماتية العصرية، يهدف هذا المرصد إلى دعم و ترقية منظومة الإعلام الاقتصاديو الإحصائي لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بناءا على مؤشرات علمية و عملية ترصد بها حركية النمو الاقتصادي و مختلف التطورات التي يمر بها القطاع[2]

الفرع السادس: وكالة التنمية الاجتماعية

وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي أنشئت سنة 1994 و هي تحت الإشراف المباشر لرئيس الحكومة تسعى لتقديم قروض مصغرة للتخفيف من أشكال الفقر و الحرمان، ومن أهم وظائفها نذكر:

-ترقية و تمويل الأنشطة ذات المنفعة الاقتصادية و الاجتماعية التي تتضمن استخداما كثيفا للعمالة

-تطوير و تنمية المشروعات المصغرة و الصغيرة و الفردية عن طريق القروض المصغرة الذي يمكن من توفير العتاد و الأدوات أو المواد الأولية لممارسة بعض الحرف و المهن لتشجيع العمل الحر، و تطوير الحرف الصغيرة و الأعمال المنزلية و الصناعات التقليدية للتقليل من الفقر و تحسين مستويات المعيشة

وقد كانت مساهمتها محدودة في مجال مكافحة الفقر عن طريق تطوير بعض الأنشطة الاستثمارية الصغيرة و المتوسطة[3]

الفرع السابع: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة FGAR:

[1] عبد الفتاح بوخمخم، صندرة سابي، **دور المرافقة في دعم انشاء المؤسسات الصغيرة التجربة الجزائرية، المجلة** الأردنية في إدارة الأعمال، **المجلد** 7، العدد3، 2011، ص 402

[2] بوش محمد مرجع سبق ذكره، ص 108

[3] صالح صالحي، **مرجع سبق ذكره**، ص 38

أنشئ الصندوق بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 2002/11/11 بهدف ضمان ض للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تنجزها كما هو محدد في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يتولى الصندوق مايلي:

أ-التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات التالية:

-إنشاء المؤسسات

-تجديد التجهيزات

-توسيع المؤسسات

ب- تسيير الموارد الموضوعة تصرفه وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما

ج- إقرار أهلية المشاريع و الضمانات المطلوبة

د-التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها

ه-متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق

و-ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ي- ضمان الاستشارة و المساعدة لقانون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من ضمان الصندوق

كما كلف بالقيام بالمهام التالية:

أ-ترقية الاتفاقيات المتخصصة بالمخاطر التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها

ب-إعداد اتفاقيات مع البنوك و المؤسسات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ج-القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تدعيمها في إطار ضمان الاستثمارات[1]

[1]محمد زيدان، **الهياكل و الاليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، **جامعةشلف، العدد السابع**، ص ص 126-127

خلاصة الفصل:

. رئينا أن المؤسسة هي كل تنظيم إقتصادي مستقل ماليا تمارس نشاط إنتاجي أو خدمي و أن مؤسسات تختلف من حيث الحجم من صغيرة إلى متوسطة إلى كبيرة و ذلك حسب مستوى النمو و لنشاط و التنوع . ن خلال هذا الفصل تبين لنا صعوبة التوصل إلى تعريف موحد و دقيق لهذه المؤسسات، و هذا يرجع إلى بالأساس إلى الاختلاف في درجة النمو الاقتصادي من دولة لأخرى، وهذا ما جعل الدول و مختلف الهيئات العالمية مهتمة بهذا القطاع حيث تعتمد على جملة من المعايير الكمية و النوعية لتحديد مفهوم واضح لها

كما تطرقنا إلى المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و الاستراتيجيات المتبعة لنمو و تطور هذه المؤسسات وضرورة اتباع استراتيجية واضحة من قبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمواجهة هذه التحديات و من أجل بقائها و نموها و توسعها في السوق.

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية لهذا البحث و المتمثلة في الفصل السابق، نقوم في هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على الواقع.

وذلك بإجراء دراسة ميدانية على مجموعة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مثله مثل أي بحث علمي يتطلب تحديد الإطار المنهجي للدراسة الميدانية طالما أن هذاالإطار يعتبر أساس تنظيم الأفكار و المعلومات من أجل البحث عن الحقائق و الوصول إلى نتائج، كما أنه يسمح بدراسة الموضوع بطريقة مبسطة و واضحة

نقوم في هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على عينة من مؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية عين الدفلى وذلك لمعرفة ودراسة الاستراتيجيات المتبعة من قبل كل مؤسسة لأجل التوسع والنمو بتقسيمه إلى مبحثين

يتعلق المبحث الأول بدراسة نظرية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مجتمع دراسة)

أما المبحث الثاني فيتعلق بتحليل فقرات الاستبيان وعرض نتائج

المبحث الأول: دراسة نظرية عن مديرية الصناعة والمناجم (مجتمع الدراسة)

تعيين المديرية: مديرية الصناعة و المناجم

الوزارة الوصية: وزارة الصناعة و المناجم

تاريخ و مرجع الإنشاء: مرسوم تنفيذي رقم: 15-15 مؤرخ في الأول ربيع الثاني عام 1436 الموافق ل 22 يناير سنة 2015، يعدل المرسوم التنفيذي رقم: 14-21 مؤرخ في ربيع الأول عام 1435 الموافق ل 23 يناير سنة 2014، يتضمن إنشاءمديرية الولاية للصناعة و المناجم و مهامها و تنظيمها و تنص المادة 2: تستبدل "مديرية الولاية للتنمية الصناعية و ترقية الاستثمار" الوارد في عنوان المرسوم التنفيذي رقم: 14-21 مؤرخ في ربيع الأول عام 1435 الموافق ل 23 يناير سنة 2014 ، المذكور أعلاه ب: "**مديرية الولاية للصناعة و المناجم**"

اسم ولقب المدير: البشير صحراوي

رقم الهاتف: 027-50-45-53

رقم الفاكس: 027-50-45-54

البريد الإلكتروني: ddpi44@Hotmail.com

الموقع الإلكتروني: www.ddipi-ain-defla.com

العنوان الإداري: الحي الإداري نهج 19 مارس-عين الدفلى-

المطلب الأول: نشأة مديرية الصناعة و المناجم

إن مديرية الصناعة و المناجم لولاية عين الدفلى مرت بعدة مراحل من أهمها:

الفترة من سنة 1962 إلى سنة1984:

, هذه الفترة تميزت بصدور عدة قوانين و أوامر متعلقة بتطوير الاستثمار لخاص الأجنبي بصدور قانون 63–277 المؤرخ في 26 جويلية 1963، وكذلك قانون 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966، و في سنة 1982 تم صدور قانون الاستثمار الوطني، قانون 82-11 المؤرخ في 1982/08/21

كما أن الهيئة على مستوى المحلي التي تسير قطاع المؤسسات الصناعية بشكل عام هي مديرية الصناعة و الطاقة حسب المرسوم 38-345 المؤرخ في 1983/04/12 حيث كانت تشرف على كل النشاطات المتعلقة بالصناعة الصغيرة و المتوسطة، الصناعة التقليدية و كذلك المناجم و قطاع الطاقة إن هذه الهيئة كانت تابعة لثلاث وزارات و هي:

- وزارة الصناعة الخفيفة

-وزارة الصناعات الثقيلة

-وزارة الصناعات الكيماوية و البتروكيماوية و الطاقة

الفترة من سنة 1985 إلى سنة 1991:

تم في سنة 1986 إعادة هيكلة الإدارة المحلية حيث أصبحت الهيئة المكلفة بالقطاع الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تسمى: قسم تنمية الأعمال الإنتاجية و الخدمات و يشمل كل من القطاعات التالية و هي:

-الصناعات التقليدية

-السياحة

- المناجم

-البريد و المواصلات

- الطاقة

و في سنة 1990 تم إنشاء مديرية المناجم و الصناعة التي تتكلف بقطاع المؤسسات المحلية و كذا الجانب لطاقة و المناجم و الصناعة، بمرسوم تنفيذي 90-397 حيث تكون المديرية مكلفة بترقية و دعم القطاعات التالية: المناجم و المقالع، الطاقة و المحروقات و الصناعة الكبيرة و الصغيرة و الصناعات المحلية و السياحة و الصناعات التقليدية

في سنة2003: تم إنشاء المصالح الخارجية لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية بالولاية و تدعى مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية بالولاية، تقوم هذه المديريات بدعم و ترقية ع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من حيث إعلامها ببرامج الدعم الجديدة، و كذلك قطاع الصناعة التقليدية و الحرف على المستوى المحلي

إن مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية لولاية عين الدفلى هيئة أنشأت بمرسوم تنفيذي 03-442 يتضمن إنشاء مصالح الخارجية لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية و يحدد مهامها و تنظيمها

في سنة 2011: تم إنشاء مديرية الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 11-19 المؤرخ في 25 جانفي 2011، المتضمن إنشاء المديرية و مهامها و تنظيمها

في سنة 2014: صدر المرسوم التنفيذي رقم 14-21 المؤرخ في 2014/01/25 المعدل للمرسوم التنفيذي رقم 11-19، الذي يغير بموجبه تسمية المديرية من"مديرية الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار "إلى مديرية التنمية الصناعية و ترقية الاستثمار مع الحفاظ على نفس المهام و التنظيم الخاص بالمديرية

في سنة 2015: تم إنشاء مديرية الولائية للصناعة و المناجم بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 15-15 المؤرخ في 01 ربيع الثاني عام 1436 الموافق ل 22 يناير 2015 و يتضمن أيضا مهامها و مصالحها

المطلب الثاني: مهام المديرية

تقوم مديرية الصناعة و المناجم بالمهام التالية:

-ضمان متابعة التدابير القانونية و التنظيمية المتعلقة بالتقييس و القياسة القانونية و الأمن الصناعي

-مساعدة مؤسسات القطاع الصناعي لتحقيق عملياتها في ميدان تنافسية الصناعية و الابتكار

-اقتراح كل عملية تهدف إلى المحافظة و تطوير النسيج الصناعي و ترقية الاستثمار

-متابعة تسيير مساهمات الدولة

-السهر على جمع و نشر المعلومة الخاصة بالنشاطات الصناعية

-تنفيذ الإستراتيجيات و برامج العمليات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

في ميدان التقييس و القياسة القانونية و الأمن الصناعي: تقوم مديرية التنمية الصناعية و ترقية الاستثمار في هذا المجال بما يلي:

-تسهر على تطبيق السياسة الوطنية للتقييس و القياسة القانونية و الأمن الصناعية

-تساهم مع الهيئات العمومية المعنية على تطبيق الأحكام التشريعية و التنظيمية في ميدان التقييس و القياسة القانونية و الأمن الصناعي

-تسهر على مراقبة للمواد الصناعية

-تضمن التدقيق في المطابقة للتنظيم المتعلق بالآلات الجديد لضغط الغاز و البخار

-تسهر على مطابقة المنشآت الصناعية قبل تشغيلها

-تساهم في كل عملية تهدف إلى التخفيض من مخاطر التلوث الصناعي

في ميدان التنافسية الصناعية و الابتكار: تعمل المديرية في هذا المجال على ما يلي:

-تعمم و تساعد و تتابع تطبيق برامج تأهيل المؤسسات و تقيم انجازها

-تساهم في تدعيم خدمات الدعم للصناعة

-تساهم في تطوير الحرف الصناعية

في ميدان تطوير النسيج الصناعي و ترقية الاستثمار: إن المديرية تعمل في هذا الميدان على تحقيق المهام التالية:

-تساهم في ترقية و تطوير الجاذبية الاقتصادية

-تشارك فيضبط العقار الصناعي على مستوى الولاية

تقيم دوريا، تطبيق إجراءات ترقية الاستثمار

-تساهم في تطوير الفضاءات الجهوية للتنمية الصناعية و مناطق النشاط و تأهيل المناطق الصناعية

في ميدان تسيير مساهمات الدولة و الخوصصة: تقوم المديرية في هذا الميدان بالمهام التالية:

-تساهم في إحصاء الأملاك الصناعية للولاية

-تساهم في متابعة تعهدات المشتري في إطار الخوصصة

في ميدان الأمن الصناعي: إن المديرية تعمل على مايلي:

- تسهر على وضع نظام للإعلام و تقوم بالجمع و النشر الدوري بكل وسيلة اتصال أو معلومات تقنية أو احصائية مناسبة

-تساهم في وضع نظم لليقظة الإعلامية تدعيما للهياكل المركزية المكلفة باليقظة التكنلوجية

يدان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: إن المديرية تعمل في هذا المجال على تحقيق و تنفيذ المهام التالية:

-تساهم في تنفيذ استراتيجيات و برامج العمل للقاع و تقييم أثرها و تقدم حصيلة النشاطات

-تدرس و تقترح كل التدابير للدعم و التشجيع لإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

-تدعم أنشطة الحركة الجمعوية المهنية و الفضاءات الوسيطة و المؤسسات بالإتصال مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

-تساهم في انجاز و تحيين خارطة تموقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

-تساهم في ترقية الشراكة الوطنية و الأجنبية، لا سيما في ميدان المناولة.

الهيكل التنظيمي لمديرية الصناعة و المناجم

لقد تغير الهيكل التنظيمي للمديرية حسب تغير مصالح و سندرج فيما يلي مختلف الهياكل التنظيمية التي مرت بها المديرية:

الشكل رقم 03: مخطط مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية طبقا للمرسوم 03-442

المديـــــــر

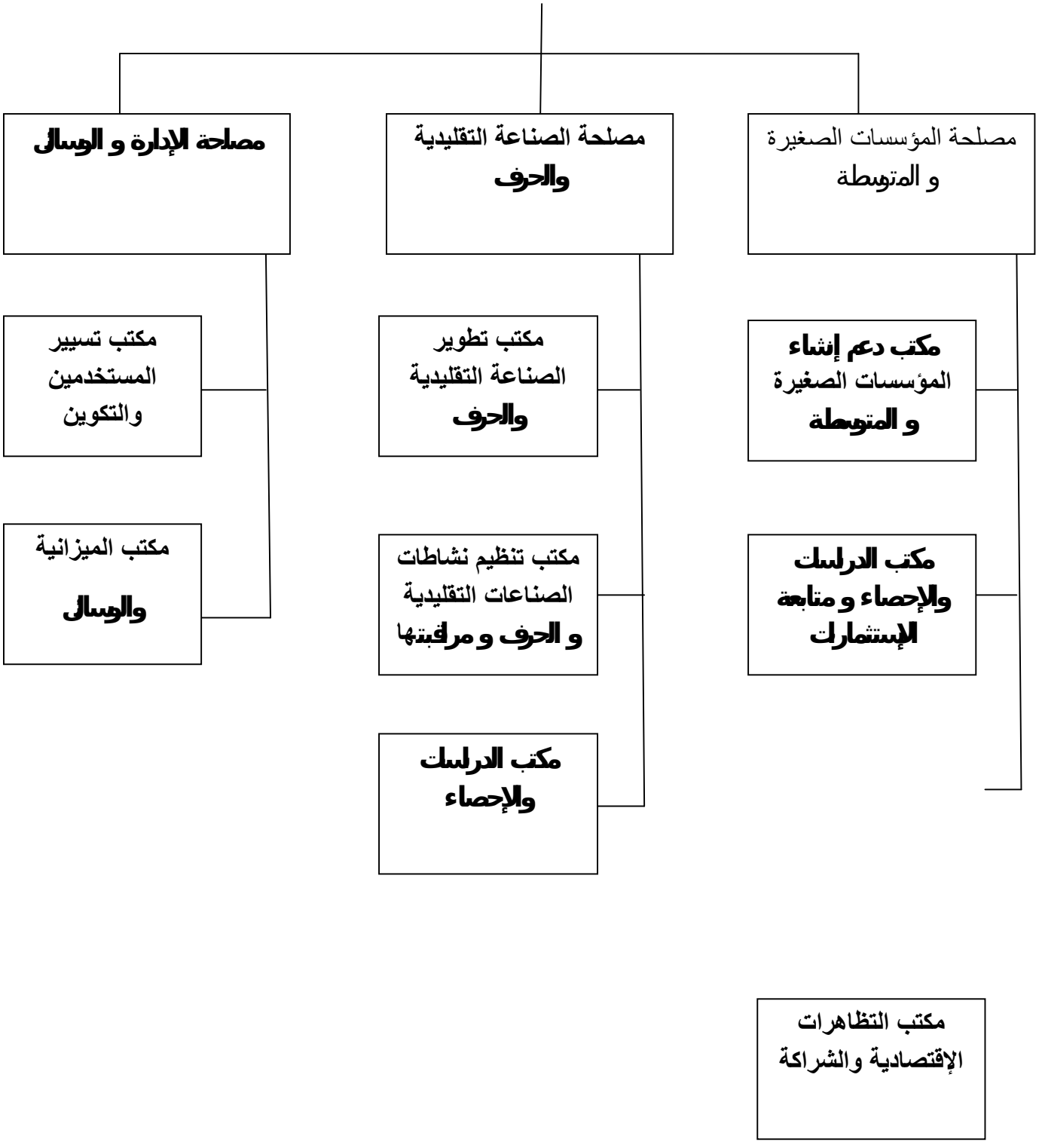

المصدر: مصلحة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمديرية الصناعة والمناجم

الشكل رقم 04: الهيكل التنظيمي لمديرية الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 11-19 مؤرخ في 20 صفر عام 1432 الموافق ل 25 يناير 2001

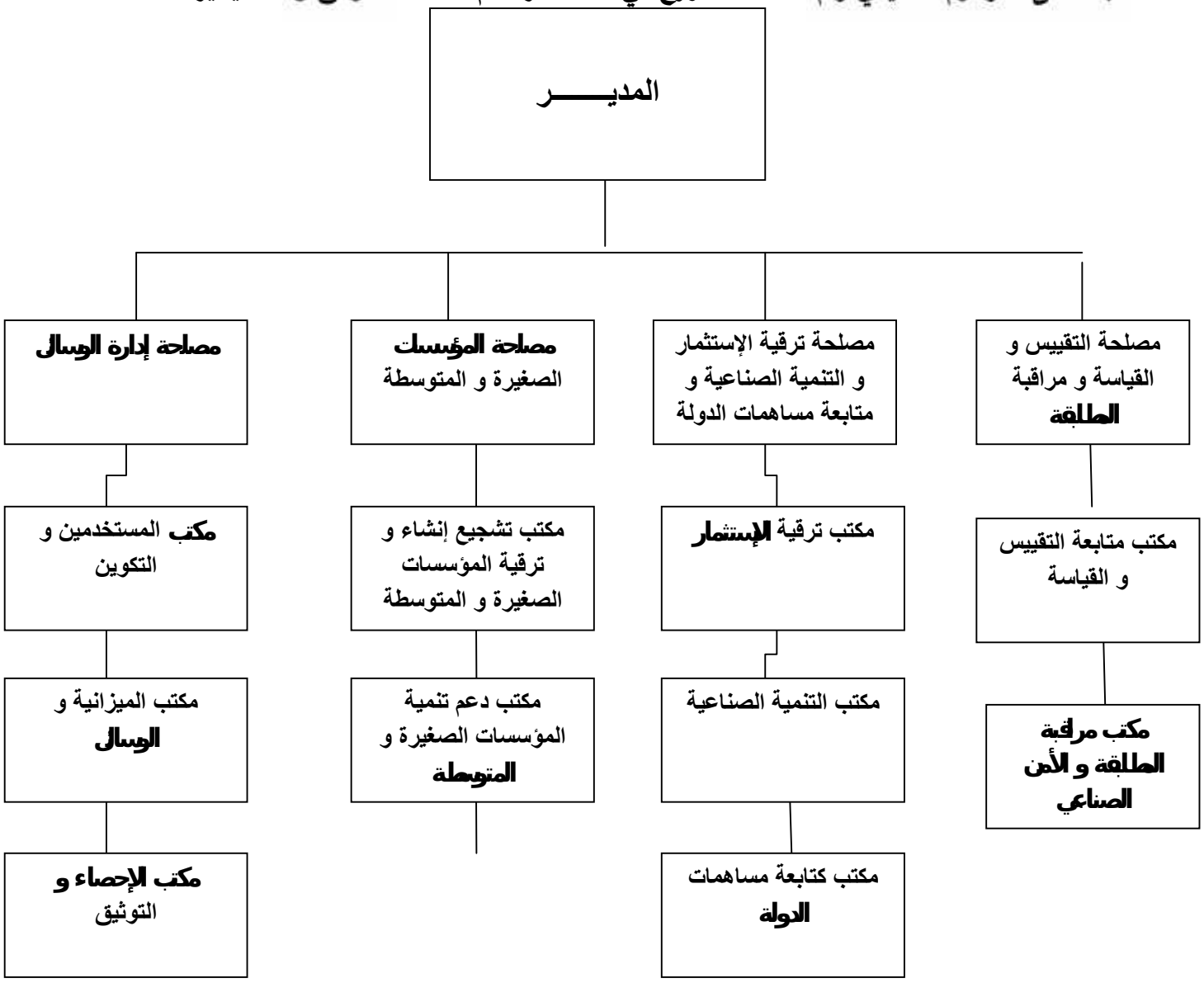

مكتب جمع المعطيات
المتعلقة بنسيج
المؤسسات الصغيرة و
المتوسطة

المصدر: مصلحة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمديرية الصناعة والمناجم

أما فيما يخص الهيكل التنظيمي لمديرية التنمية الصناعية و ترقية الإستثمار فلم يتغير عن مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار

و في الأخير و حسب المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 15-15، المؤرخ في 22 يناير 2015، تضم مديرية الولاية للصناعة و المناجم 05 مصالح و هي:

1-مصلحة التقييس و القياسة و مراقبة المطابقة

2-مصلحة ترقية الإستثمار و التطوير

3-مصلحة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

4-مصلحة المناجم و المراقبة التنظيمية

5-مصلحة إدارة الوسائل

المبحث الثاني: تحليل فقرات الإستبيان و عرض النتائج

إن هذه التحولات التي شهدها محيط المؤسسة عموما و محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خصوصا جعلت هذه الأخيرة يصعب عليها تحيق النمو و التوسع دون وضع خطة استراتيجية واضحة ومبنية على أسس

ية، وللوقوف أمام استراتيجية نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهم المعوقات التي تواجه هذه المؤسسات؛ اعتمدناعلى دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية عين الدفلى

المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية

طلب استخدام أي منهج علمي الاستعانة جملة من الأدوات و الوسائل المناسبة التي تمكن الباحث من الوصول إلى البيانات اللازمة حيث يستطيع من خلالها معرفة ميدان الدراسة

في موضوع استراتيجية نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإننا سوف يتم الاعتماد على الاستمارة بشكل أساسي كوسيلة لجمع البيانات

الفرع الأول: عينة و مجتمع الدراسة

إن اختيار العينة المناسبة للبحث من العناصر الأساسية و المهمة في بداية العمل الميداني، و بناءا على أهداف الدراسة فقد تحدد المجتمع بمجموعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الواقعة بولاية عين الدفلى و أغلبيتها في المنطقة الصناعية بولاية عين الدفلى، ونظرا لمحدودية مجتمع الدراسة و بعد توزيع الإستبيان تمكنا من استعادة 11 استبيان.

الفرع الثاني: أداة الدراسة

تعتبر الاستمارة أكثر الوسائل المستخدمة لجمع البيانات شيوعا، و تعرف على أنها ذلك النموذج الذي يضم مجموعة من الأسئلة التي توجه الأفراد أو المؤسسات محل الدراسة بهدف الحصول على بيانات عن الموضوع المراد دراسته، وقد تم الاعتماد على هذه الأداة في جمع البيانات المتعلقة بالموضوع، حيث تم توزيع عدد من الاستمارات على مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في ولاية عين الدفلى

كما قمنا بإعداد هذه الاستمارةبناءا على إشكالية موضوع البحث و فرضياته، حيث أنها تضمنت مجموعة من الأسئلة البسيطة مرتبة ترتيبا علميا وفقا لخطة و منهج الموضوع

الفرع الثالث: أساليب التحليل المستخدمة

إن الهدف من جمع البيانات هو تحليلها و تفسيرها، فإننا بعد القيام بجمعها نقوم بتحويلها وفقا للخطوات العلمية التالية:

-تفريغ المعلومات و تحويلها من الصيغة النوعية ألى الصيغة الكمية و إدخالها إلى برنامج الإعلام الألى (SPSS16)

-تبويب البيانات و جدولتها في جداول بسيطة و مركبة

-تحليل و تفسير البيانات المبوبة و المجدولة

المطلب الثاني: نتائج الدراسة الميدانية

بعد جمع الاستبيان من المؤسسات الموزعة قمنا بتحليل المعلومات على الشكل التالي:

الفرع الأول: عرض و تحليل فقرات الاستمارة

السؤال رقم01:صنف المؤسسة

الجدول رقم07: إجابات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن السؤال رقم 01

الفئات	التكرار	النسبة المئوية%	الوسط الحسابي
مصغرة (من 01إلى09)	3	27.3	1.90
صغيرة (من 10إلى49)	4	36.4	
متوسطة(من 50إلى250)	4	36.4	
المجموع	11	100	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (spss16)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن عينة البحث المشكلة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تشكلت من ثلاث أصناف، حيث أن هناك 36.4%من المؤسسات محل الدراسة تصنف ضمن المؤسسات الصغيرة و التي تضم من 10 إلى 49 عامل و 36.4%أيضا تصنف ضمن المؤسسات المتوسطة التي تضم من 50إلى 250، في حين نجد 27.3% من المؤسسات المصغرة و التي تضم من 01 إلى تسعة عمال.

السؤال رقم 02:في أي إطار تم إنشاء المؤسسة؟

الجدول رقم 08: إجابات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن السؤال رقم 02

الجواب	التكرار	النسبة المئوية	الوسط الحسابي
في إطار خاص	7	63.6	2.90
في إطار ANSEJ	-	-	
في إطار ANDI	-	-	
اخرى	4	36.4	
المجموع	11	100	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS 16)

نلاحظ أن أغلبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أنشأت في إطار خاص بالنسبة 63.6 %،أما نسبة 36.4% من المؤسسات أنشأت بكيفيات مختلفة.

السؤال رقم 03:هل تقومون بصياغة أهداف المؤسسة المراد تحقيقها؟

الجدول رقم09:إجابات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن السؤال رقم 03

الجواب	التكرار	النسبة المئوية	الوسط الحسابي
نعم	11	100	2.00
لا	-	-	
المجموع	11	100	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS 16)

يتضح أن جميع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محل الدراسة تقوم بصياغة أهداف المؤسسة المراد تحقيقها بالنسبة 100%، كما يتضح أن المؤسسات المبحوثة تلجأ إلى صياغة أهدافها و هذا ما يشير له الوسط الحسابي الذي بلغ 2.00

السؤال رقم 04:في حالة الإجابة بنعم:فهل تتحقق أهدافكم السنوية؟

الجدول رقم 10:إجابات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن السؤال رقم 04

الجواب	التكرار	النسبة الئوية	الوسط الحسابي
دائما	1	9.1	3.45
معظم الوقت	5	45.5	
أحيانا	3	27.3	
نادرا	2	18.2	
و لا مرة	-	-	
المجموع	11	100	

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS 16)

نلاحظ أن إجابات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتمركز علىأن أهدافها المصاغة تتحقق معظم الوقت بالنسبة 45.5%، و 27.3%من المؤسسات أكدت أن أهدافها تتحقق أحيان، أما نسبة18.2%تتحقق أهدافها نادرا، بينما 9.1% تمثل نسبة المؤسسات التي أكدت أن اهدافها تتحقق دائما.

السؤال رقم 05:هل الاستراتيجية ضرورية لأنشطة الإدارة في الوقت الراهن؟

الجدول رقم11: إجابات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن السؤال رقم 05

الجواب	التكرار	النسبة المئوية	الوسط الحسابي
نعم	10	90.9	1.90
لا	1	9.1	
المجموع	11	100	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS 16)

نلاحظ أن أغلبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ترى أن الاستراتيجية ضرورية لأنشطة الإدارة في الوقت الراهن بالنسبة 90.9% أما نسبة 9.1% مؤسسات الصغيرة و المتوسطة يرون أنها ليست ضرورية.يتضح أن أغلبية المؤسسات المبحوثة ترى أن الاستراتيجية ضرورية لأنشطة الإدارة و هذا ما يفسره وسط الحسابي الذي بلغ 1.90

السؤال رقم 06:هل لديكم خطة إستراتيجية لنمو المؤسسة؟

الجدول رقم 12: إجابات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن السؤال رقم 06

الجواب	التكرار	النسبة المئوية	الوسط الحسابي
نعم	11	100	2.00
لا	-	-	
المجموع	11	100	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (SPSS 16)

لاحظ أن أغلبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطةالمبحوثةتقوم بوضع خطة، وذلك لتحقيق النمو و هذا ما يوضحة الوسط الحسابي بمقدار 2.00

السؤال رقم 07:في حالة الإجابة بنعم: ماهو مدى الخطة الموضوعة؟

الجدول رقم 13: إجابات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن السؤال رقم07

الجواب	التكرار	النسبة المئوية	الوسط الحسابي
اقل من 01 سنة	5	45.5	2.27
من 01 سنةإلى 05 سنوات	4	36.4	
أكثر من 05 سنوات	2	18.2	
المجموع	11	100	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS 16)

جد أن نسبة 45.5%من ـات تمتلك خطة ذات مدى قصير(أقل من سنة)، أما نسبة 36.4%من المؤسسات تمتلك خطة يكون مداها متوسط من سنة إلى 05 سنوات، بينما المؤسسات التي تمتلك خطة طويلة المدى أكثر من خمس سنوات تمثل نسبة 18.2%.

السؤال رقم 08:هل يساعدكم اختصاصكم في وضعها؟

الجدول رقم 14:إجابات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن السؤال رقم 08

الجواب	التكرار	النسبة المئوية	الوسط الحسابي
نعم	6	54.5	1.54
لا	5	45.5	
المجموع	11	100	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS 16)

نلاحظ أن نسبة 54.5% ـن مدراء المؤسسات يعتمدون على اختصاصهم في وضعها، أما نسبة 45.5%لا يعتمدون على اختصاصهم في وضعه وهذا ما يشير له له الوسط الحسابي الذي بلغ 1.54

السؤال رقم 09:هل يتحقق النمو عند توفر الموارد و الإمكانيات الضرورية؟

الجدول رقم 15:إجابات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن السؤال رقم 09

الجواب	التكرار	النسبة المئوية	الوسط الحسابي

نعم	11	100	2.00
لا	-	-	
المجموع	11	100	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS 16)

نلاحظ أن جميع المؤسسات المبحوثةتربوجود الإمكانيات و الموارد و داخل المؤسسة ضرورية ليتحقق النمو و ذلك بالنسبة 100%، و هذا ما أثبته الوسط الحسابي الذي قدر ب 2.00

السؤال رقم 10:هل لديكم صورة عن نشاط مؤسستكم بعد 05 سنوات؟

الجدول رقم 16: إجابات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن السؤال رقم 10

الجواب	التكرار	النسبة المئوية	الوسط الحسابي
نعم	6	54.5	1.54
لا	5	45.5	
المجموع	11	100	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS 16)

نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي لديها صورة عن نشاط مؤسستهم تمثل نسبة 54.5%، أما نسبة 45.5% ل نسبة المؤسسات التي ليس لديها صورة عن نشاط مؤسستهم. ، هذا ما أكده الوسط الحسابي الذي بلغ 1.54

السؤال رقم11: تسعى المؤسسة إلى:

الجدول رقم 17: إجابات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن السؤال رقم 11

الجواب	التكرار	النسبة المئوية	الوسط الحسابي
التوسع في الأنشطة	5	45.5	4.27
الإستمرار في هذا النشاط	4	36.4	

الدخول إلى أسواق جديدة	2	18.2	
ترقية الإستثمار بشكل متواصل	-	-	
أخرى	-	-	
المجموع	11	100	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS 16)

حسب الجدول إن المؤسسات التي تتوقع التوسع في الأنشطة 45.5%، أما المؤسسات التي تتوقع الإستمرار في هذا النشاط تمثل نسبة 36.4%، و المؤسسات التي تريد الدخول إلى أسواق جديدة تمثل نسبة 18.2%، كما يتضح أن المؤسسات المبحوثة تسعى إلى التوسع بشكل كبير و هذا ما يفسره الوسط الحسابي الذي بلغ 4.27

السؤال رقم 12: هل تعتمد في صياغة الإستراتيجية و قراراتك على:

الجدول رقم 18: إجابات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن السؤال رقم 12

الجواب	التكرار	النسبة المئوية	الوسط الحسابي
خبرتك الشخصية	3	27.3	2.00
مشاركة عمالك في ذلك	5	45.5	
مساعدة أطراف أخرى	3	27.3	
المجموع	11	100	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS 16)

ظ أن اصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذين يعتمدون على مشاركة عمالهم في صياغة الاستراتيجية تمثل نسبة 45.5%، أما الذين يعتمدون على خبرتهم الشخصية و مساعدة أطراف اخرى فتمثل نسبة 27.3%.

السؤال رقم 13:هل تقومون بجمع معلومات حول ما حدث في المحيط؟

الجدول رقم 19: إجابات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن السؤال رقم 13

الجواب	التكرار	النسبة المئوية	الوسط الحسابي
دائما	4	36.4	
معظم الوقت	-	-	
احيانا	5	45.5	4.00
نادرا	2	18.2	
و لا مرة	-	-	
المجموع	11	100	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS 16)

نلاحظ أن نسبة 45.5 % ن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تجمع معلومات حول ما حدث في المحيط احيان، اما نسبة 36.4 %ن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تجمع معلومات حول ما حدث في المحيط بصفة دائمة، أما نسبة 18.2 % تمثل نسبة المؤسسات التي نادرا ما تجمع معلومات، وقد فسر هذا الوسط الحسابي الذي يمثل 4.00

السؤال رقم 14:ماهي مصادر هذه المعلومات؟

الجدول رقم 20: إجابات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن السؤل رقم 14

الجواب	التكرار	النسبة المئوية	الوسط الحسابي
هيئات رسمية	3	27.3	
وسائل الإعلام المختلفة	1	9.1	1.63
مصادر اخرى	7	63.6	
المجموع	11	100	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS 16)

نلاحظ أن نسبة 63.6% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد في جمع المعلومات على مصادر اخرى، أما نسبة 27.3% با تعتمد على هيئات رسمية، أما التي تعتمد على وسائل الإعلام المختلفة تمثل نسبة 9.1% .

السؤال رقم15: هل تعتبر العوائق المتصلة بالمحيط خاصة التمويلية، التسويقية، الفنية و الإدارية اهم العقبات التي تواجه نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

الجدول رقم21: إجابات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن السؤال رقم 15

الجواب	التكرار	النسبة المئوية	الوسط الحسابي
احيانا	6	54.5	2.45
معظم الوقت	4	36.4	
نادرا	1	9.1	
المجموع	11	100	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS 16)

نلاحظ أن نسبة 54.5%تعتبر العوائق المتصلة بالمحيط احيانا ما تواجه نمو المؤسسات، أما نسبة 36.4% مثل نسبة المؤسسات التي تواجهاالعوائق معظم الوقت، أما نسبة 9.1%تمثل نسبة المؤسسات التي نادرا ما تواجهها هذه العوائق. يمثل الوسط الحسابي مقدلر 2.45

السؤال رقم 16:هل تقومون بنشر هذه المعلومات داخل المؤسسة؟

الجدول رقم22: إجابات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن السؤال رقم 16

الجواب	التكرار	النسبة المئوية	الوسط الحسابي

نعم	6	54.5	1.54
لا	5	45.5	
المجموع	11	100	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS 16)

نلاحظ أن نسبة 54.5% من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تقوم ينشر المعلومات داخل المؤسسة، اما نسبة 45.5%لا تقوم بنشرها. و هذا ما يسير له الوسط الحسابي الذي يمثل 1.54

السؤال رقم17:هل لديكم معلومات عن الزبائن؟

الجدول رقم 23: إجابات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن السؤال رقم 17

الجواب	التكرار	النسبة المئوية	الوسط الحسابي
نعم	10	90.9	1.90
لا	1	9.1	
المجموع	11	100	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS 16)

نلاحظ نسبة 90.9%من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لديها معلومات عن الزبائن، أما نسبة 9.1% تمثل نسبة المؤسسات التي ليس لديها معلومات عن زبائنها. ويمثل الوسط الحسابي مقدار 1.90

السؤال رقم 18:هل لديكم معلومات حول المنافسين؟

الجدول رقم 24: إجابات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن السؤال رقم 18

الجواب	التكرار	النسبة المئوية	الوسط الحسابي
نعم	10	90.9	1.90
لا	1	9.1	
المجموع	11	100	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS 16)

نلاحظ نسبة 90.9%من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لديها معلومات عن المنافسين، أما نسبة 9.1% تمثل نسبة المؤسسات التي ليس لديها معلومات عن المنافسين. هذا ما فسره وسط الحسابي الذي بلغ 1.90

السؤال رقم 19:ماهي الاستراتيجية التي تتبعونها حاليا؟

الجدول رقم 25: إجابات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن السؤال رقم 19

الجواب	التكرار	النسبة المئوية	الوسط الحسابي
الاستقرار و الثبات	2	18.2	4.18
النمو و التوسع	9	81.8	
التميز	-	-	
التركيز	-	-	
اخرى	-	-	
	11	100	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS 16)

نلاحظ نسبة 81.8% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتبع استراتيجية النمو و التوسع ، أما نسبة 18.2% تمثل نسبة المؤسسات التي تتبع استراتيجية الاستقرار و الثبات. و الوسطالحسابي الذي بلغ 4.18 يبين \ان المؤسسات المبحوثة تسعى إلى النمو و التوسع

السؤال رقم 20:هل تعتقد أن نجاحك يتوقف على؟

الجدول رقم 26: إجابات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن السؤال رقم20

الجواب	التكرار	النسبة المئوية	الوسط الحسابي
العلاقات مع الزبائن	1	9.1	2.54
الأسعار	2	18.2	
جودة و نوعية المنتجات	6	54.5	
القدرة على اقناع الزبائن	1	9.1	
دخول اسواق جديدة	1	9.1	
المجموع	11	100	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS 16)

نلاحظ نسبة 54.5% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتقد ان نجاحها يتوقف على جودة ونوعية المنتجات ،اما نسبة 18.2% يعتمد نجاحها على الأسعار،أما نسبة 9.1% تمثل نسبة المؤسسات التي تعتقد ان نجاحها يتوقف على العلاقات مع الزبائن و القدرة على الإقناع و دخول أسواق جديدة.

السؤال رقم 21:هل تتعاونون مع مؤسسات من حجمكم؟

الجدول رقم 27: إجابات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن السؤال رقم 21

الجواب	التكرار	النسبة المئوية	الوسط الحسابي
نعم	6	54.5	1.54
لا	5	45.5	
المجموع	11	100	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS 16)

نلاحظ نسبة 54.5% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتعاون مع مؤسسات من حجمها ، أما نسبة 45.5% تمثل نسبة المؤسسات التي لا تتعاون مع مؤسسات من حجمها.

السؤال رقم 22:هل تفكرون في اليات الشراكة و التعاون مع مؤسسات اخرى؟

الجدول رقم 28: إجابات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن السؤال رقم 22

الجواب	التكرار	النسبة المئوية	الوسط الحسابي
نعم	11	100	2.00
لا	-	-	
المجموع	11	100	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS 16)

نلاحظ جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفكر في الشراكة مع مؤسسات اخرى. و هذا ما يوضحه الوسط الحسابي البالغ 2.00

السؤال رقم 23:هل هذه المؤسسات؟

الجدول رقم 29: إجابات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن السؤال رقم 23

الجواب	التكرار	النسبة المئوية	الوسط الحسابي
محلية	7	63.3	1.63
أجنبية	4	36.4	
المجموع	11	100	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS 16)

نلاحظ نسبة 63.3% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفكر في الشراكة مع مؤسسات محلية ، أما نسبة 36.4% تمثل نسبة المؤسسات التي تفكر في الشراكة مع مؤسسات اجنبية.

خلاصة الفصل:

خلال الدراسة توصلنا إلى أن اعتماد استراتيجية لتحقيق أهداف المؤسسة أصبح ضرورة لتحقيق النمو والتوسع في المحيط الذي تنشط فيه

كما بين تحليل الدراسة الميدانية لعينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية عين الدفلى أن قطاع البناء والأشغال العمومية هيمن على تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

وهذا ما يتوافق مع التوجه الوطني، بحسب اعتقادنا للبرامج التنموية على مستوى العمران الذي اطلقتها الدولة نظرا لمردوديته العالية و سهولة الاستثمار فيه و مساهمته الكبيرة في توفير مناصب شغل و لا يحتاج إلى خبرة

تقنية عالية، كما لاحظنا أن جل المؤسسات المبحوثة تعتمد على صياغة استراتيجية للوصول إلى غاياتها وتكون من خلال وضع خطط مدروسة تكون إما قصيرة، متوسطة، أو طويلة المدى، كما تسعى إلى الشراكة التي تعزز مكانتها في السوق و تحقق لها النمو و التوسع أكثر

و منه نستنتج أن الإستراتيجية ضرورية لتحقيق النمو في الوقت الحلي.

خاتمـــة

من خلال دراستنا لموضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي و التخطيط المستقبلي.

-و هي تمثل احدى دعائم التنمية الأساسية في أي دولة لما تقدمه من أهمية، حيث أن هذه المؤسسات ذات مرونة و قدرة على التغيير السريع و ذلك في ظل التحولات الاقتصادية، بالإضافة إلى فعاليته و كذلك قدرتها على الابتكار و التطور.

-لقد تم الاهتمام بموضوع النمو و الفعالية في الجزائر أصبح التطرق إليه أمر مهم و هدف استراتيجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تقوم عليه كل السياسات التنموية لهذه الأخيرة، و من هنا نستخلص أن هناك علاقة متبادلة بين الإستراتيجية و المحيط و بتالي تأثير هذه العلاقة على النمو، مما يجعل أي مؤسسة تقوم بدراسة محيطها داخليا و خارجيا قبل صياغة استراتيجياتها و محافظتها على علاقتها مع المحيط الخارجي لتحقيق النمو، كما يجب على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الاستغلال الجيد للفرص المتاحة أمامها و الفدرة الكافية على مواجهة التحديات و الصعوبات التي تواجهها.

النتائج: تم التوصل إلى مجموعة من النتائج ميدانيا و نظرية

نتائج الدراسة النظرية:

-بالرغم من الاختلافات على عدم وجود تعريف موحد إلا أنه يمكن الاستناد على مجموعة من المعايير الكمية و النوعية لتحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وذلك بمراعاة جملة من العوامل كالاختلاف في درجات النمو و التطور بين مختلف الدول

-تستمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهميتها من الخصائص التي يميزها عن المؤسسات الكبيرة

-تعمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عدة مجالات تشمل مختلف أوجه النشاط الاقتصادي أهمها المجال الصناعي و الزراعي، المجال البحري و مجال الخدمات

- نبخت الدراسة النظرية أن الاستراتيجياتالموضوعة من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أصبحت أمر ضروري كونها تحقق لها النمو و التوسع .

نتائج الدراسة التطبيقية:

خاتمـــة

من خلال التحليل الذي قمنا به توصلنا إلى النتائج التالية:

-63.6% تمثل نسبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي تم انشائها في إطار خاص .

-جميع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تمت دراستها تقوم بصياغة أهدافها المرد تحقيقها و هذا ما اثبتته الدراسة.

-نسبة 45.5%من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتحقق أهدافها السنوية وذلك معظم الوقت .

-90.9% من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ترى أن الاستراتيجية ضرورية لأنشطة الإدارة في الوقت الراهن.

-كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لديها خطة استراتيجية لنمو المؤسسة بنسبة 100%

-أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بوضع خطة استراتيجية لنموها تقوم في فترة أقل من سنة وذلك بنسبة 45.5%

-54.5% ن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يساعدها الاختصاص في وضع الاستراتيجية لنمو المؤسسة

-جميع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تأكد أن النمو يتحقق عند توفر الامكانيات و الموارد الضرورية

-54.5% من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لديها صورة عن نشاط مؤسستها بعد 05 سنوات

-45.5% من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تسعى إلى التوسع في الأنشطة و هذا ما أكدته الدراسة.

-45.5% من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتمد في صياغة الاستراتيجية و قراراتها على مشاركة عمالها في ذلك

-45.5%أحيانا ما تقوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بجمع معلومات حول ما حدث في المحيط

-63.6% من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتمد في جمع معلومات على مصادر مختلفة .

- نسبة 54.5% من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر أن العوائق المتصلة بالمحيط خاصة التمويلية، تسويقية، فنية وادارية أحيانا ما تواجه نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

-54.5 % من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تقوم بنشر معلومات داخل المؤسسة

-90.9%من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لديها معلومات عن الزبائن

-90.9%من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لديها معلومات عن المنافسين

-81.8% من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتبع استراتيجية النمو و التوسع

-54.5% من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتقد أن نجاحها يتوقف على جودة و نوعية المنتجات

-54.5% من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتعاون مع مؤسسات من حجمها

-100% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحرص على الشراكة و التعاون مع مؤسسات أخرى

-63.3% من المؤسسات تفكر في الشراكة مع التعاون مع مؤسسات محلية

إختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:نعالج فكرة أن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة معوقات تعيق نموها و تعرقل نشاطها نجد منها معوقات تمويلية، تنظيمية، تموينية و تسويقية، ووجدنا أن هذه الفرضية صحيحة لأنه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مجموعة من المعوقات التي تعيق نموها أهمها تمويلية، تنظيمية، تموينية و تسويقية.

الفرضية الثانية: دلت هذه الفرضية على أن لا توجد هناك استراتيجيات واضحة لنمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و قد اثبتت عكس هذه الفرضية لأنه توجد استراتيجيات لنمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لأن هناك تصور استراتيجي بدأ يتجذر داخل هذه المؤسسات.

الإقتراحات: يمكن تقديم الإقتراحات التالية:

-تشجيع الدولة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال توفير رأس المال

-تقديم تسهيلات إدارية لتشجيعهم على الإستثمار في الجزائر

-على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وضع خطط استراتيجية تتوافق مع محيطها الداخلي و الخارجي، وذلك من أجل مواجهة التحديات التي تواجهها

-أهمية توفير الموارد والاحتياجات اللازمة و الاستغلال الأمثل لها

-تحديد نقاط الضعف التي تعيق المؤسسة على تحقيق استراتيجية النمو و محاولة معالجتها

أفاق البحث: بعد اتمام بحثنا هذا تبين لنا أن هذه النقاط لم نتمكن من عرضها في بحثنا، و هي نقاط يمكن أن تشكل مواضيع بحث في هذا المجال:

-استراتيجيات نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

-تحليل البدائل الاستراتيجية المتاحة لنمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

قائمة المراجع

-المراجع باللغة العربية

-الكتب:

-رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ط1 إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، القاهرة.

- نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ط 1 المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1، بيروت 1428هـ-2007م، بيروت.

-الرسائل الجامعية:

-عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004.

-عثمانية رؤوف، التخطيط في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط جامعة الجزائر،2001-2000

-عليان نبيلة، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر علوم تجارية، جامعة العقيد آكلي محند أو لحاج، البويرة، 2014-2015.

-لهواري سعيد، محددات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مذكرة لنيل درجة الماجستير في تسيير المنظمات، جامعة بومرداس، 2006-2007.

-كربوش محمد، إستراتيجية نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه تخصص علوم التسيير، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، 20013-2014.

-زويتة محمد الصالح، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيالجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص نقود و مالية،جامعة الجزائر 2007/2006.

-الملتقيات الدولية:

- بن سعيد محمد، ضرورة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة تحديات العولمة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس،ملتقى.

-محمد بوهزة ، بن يعقوب الطاهر، تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، ملتقى.

-غالم عبد الله، سبع حنان، واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و دورها في تنمية الاقتصاد الوطني، ملتقى وطني حول واقع و أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، بيومي 05- 06 ماي، جامعة الوادي 2013

-المجلات:

-عبد الفتاح بوخمخم، صندرة سابي، دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة التجربةالجزائرية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 7، العدد3، 2011.

-صالح صالحي ، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 03،2004

-محمد زيدان، الهياكل و الآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع.

-البحوث و الأوراق الدولية:

-اسماعيل شعبان، ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها في العالم، بحوث و أوراق دولية 25-28 ماي 2008 حول تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغربية، جامعة فرحات عباس سطيف 2004.

-محمد عبد الحليم عمر، التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية، بحوث و أوراق عمل، الدورة الدولية 25-28 ماي 2008 حول تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغربية، جامعة فرحات عباس، سطيف 2004..